الفصل الرابع:

مجموعات قضايا الأمن القومي المصري

وأهمية المؤسسات الوطنية.

في هذا الفصل، سوف نتناول قضايا الأمن القومي، على المستوى الداخلي، والمستوى الخارجي، ثم نلقي الضوء على عدد من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، بهدف إظهار أهمية الحفاظ على وجودها وعلى أن تقوم بوظائفها المنوط بها تحقيقها، وذلك في المباحث التالية:

المبحث الأول : قضايا على المستوى الداخلي

المبحث الثاني: قضايا على المستوى الخارجي

المبحث الثالث:أهمية الحفاظ على مؤسسات الدولة الوطنية .

المبحث الربع : نتائج وتوصيات الدراسة :

المبحث الأول

قضايا على المستوى الداخلي

في هذا المبحث، نقدم بعضًا من أهم قضايا الأمن القومي المصري، والمتفرعة عن المفهوم الشامل لقضايا الأمن القومي المصري، وسوف نعرضها في هيئة مجموعات يمكن أن تندرج تحتها غيرها، كلما ظهرت لها

أهمية، أو قَوية لتقديمها أولوية، دون أن نَقوم بترتيبها حسب الأولويات، حيث أنها تتناوب الأهمية والأولوية، حسب مقتضيات الواقع، ودون طرحها ومناقشتها بشكل جزئي حتى لا نطيل الدراسة .

المجموعة الأولى: القضايا المتعلقة بالسلم المجتمعي، والاستقرار السياسي، وإزالة الاحتقان الطائفي.

المجموعة الثانية: القضايا المتعلقة بتحقيق العدالة الانتقالية، والعدالة التصالحية، والعدالة الرضائية، وتطبيق القانون، وزيادة الثقة في المؤسسة القضائية.

المجموعة الثالثة: القضايا المتعلقة بالعدالة الاجتماعية، ومكافحة الفقر، وتحقيق التنمية، والرفاهية الاقتصادية.

المجموعة الرابعة:القضايا المتعلقة بالأمن الداخلي، وحماية حدود الدولة،ومواطنيها من الاعتداء الخارجي.

المجموعة الخامسة: القضايا المتعلقة بتحقيق الأمن المائي، والأمن الغذائي، والأمن الصحي.

المجموعة السادسة: القضايا المتعلقة بإنهاء العنف.

وسوف نتناولها على النحو المختصر التالي:

المجموعة الأولى: القضايا المتعلقة بالسلم المجتمعي، والاستقرار السياسي، وإزالة الاحتقان الطائفي:

فهذه المجموعة من القضايا، تعاني منها الدولة المصرية، في المرحلية الحالية من عمرها الوطني، فالانقسام السياسي، والمجتمعي، والذي وصل إلى الأسرة الواحدة، بعد أن انقسم المجتمع على أُسس طائفية أحيانا، وفكرية

تارة، وسياسية تارة أخرى، كما أن الاستقرار السياسي « بمفهومه الصحيح» تعاني مصر من عدم تحققه منذ عقود ماضية، مرورًا بـ ٢٥ يناير ٢٠١١، ثم ٢٠١٣/٧/٣ وحتى الآن، مما ترتب عليه أزمة سياسية مستمرة، كان من آثارها مقتل المئات من المواطنين، على الرواية الرسمية، وآلاف المواطنين على رواية المعارضة.

كما حدث احتقان طائفي، بدأ بشكاوي من المكون الوطني المسيحي، بأن لديهم تخوفات، ومطالب، تزيل ما أسموه اضطهادًا طائفيًا، إلى أن انتهى الأمر الآن بتقريب ممثلي الكنيسة إلى السلطة، وتلبية أغلب مطالبهم، السياسية، والطائفية، كبناء الكنائس، ونحوها، حتى بدا للعامة فضلًا عن المتخصصين، وبشكل ظاهر، تقريب السلطة للطائفة المسيحية وممثليهم، وإطلاق الحريات الكاملة لهم في كنائسهم، ومنظماتهم الاجتماعية، والخدمية، دون رقابة من وزارة أو سلطة، في مقابل وضع مجموعة من الإجراءات التي تراها السلطة ضوابط، ويراها عامة المنتسبين للحركات الإسلامية، وعامة المترددين على المساجد، أنها قيود وتضييق، مما أحدث شعورًا بأن ممثلي الطائفة المسيحية، استطاعوا أن يتوافقوا مع السلطة، لصالح مطالبهم الطائفية، ولصالح الخصم من المطالب الإسلامية.

كما أن ما حدث منذ ثورة ٢٥ يناير من أحداث، وتغييرات وتطورات، حتى الآن، نتج عنه، تغيرات في المشهد السياسي، حتى تجمد المشهد السياسي، وحدث عزلا سياسي لبعض المكونات، وتهميش لمكونات أخرى، حتى وصلت الحالة السياسية الآن، إلى نوع من أنواع عدم الاستقرار السياسي.

****رؤيتنا في هذه الملفات:**

١- أن الوطن يجب ألا يستمر في حالة عدم الاستقرار السياسي، والحالة المُهدِدة للسلم المجتمعي، حتى تتفرغ السلطة، والمؤسسات، والمجتمع ، للبناء، والإصلاح.

٢- يجب العمل على سن قوانين مشتركة، وعادلة، وشفافة، تنظم بناء المساجد، والكنائس، والنشاطات، والخدمات، والرقابة، والمتابعة، والإشراف عليها، دون تمييز سلبي لطائفة أو تمييز ايجابي لأخرى، في المساحات، أو النشاطات، أو الرقابة على المحتوى، أو الإدارة دون الأخرى.

٢- يجب تجريم التحريض على العنف، وكذا تجريم تحريض السلطة على القمع، لأن هذا وذاك، هما من أسباب العنف، والقمع، والفوضى، والكراهية.

٣- يجب على المؤسسات الدينية الأزهر، والكنيسة، والأحزاب، والجماعات، والمؤسسات والسلطة، كلٌ يقوم بدوره، في محاربة الكراهية، وتفعيل الاندماج الوطني، والتعايش المشترك، والعمل على أن يكون التعايش المشترك، ثقافة شعب دائمة،تنعم بها الأجيال الحالية والقادمة، وليست حالة مؤقتة، تنتهي بحرب إبادة للمكون الآخر، أو للمكونات مجتمعة.

٤- لابد من القيام بتفعيل مصالحة مجتمعية، وليست صفقة سياسية، مع مكون سياسي معارض أو مؤيد، ولكن مصالحة مجتمعية عامة، بين جميع المكونات، وجميع المؤسسات، والتوصل لرؤية توافقية، لا غالب ولا مغلوب، رؤية تضمن طموحات، وتخوفات، كل المكونات، رؤية تؤسس لبناء وطن على أسس جديدة، عادلة، دائمة، حتى تنعم الدولة المصرية، والأجيال القادمة، بالاستقرار السياسي، والأمن والرفاهية.

المجموعة الثانية: القضايا المتعلقة بتحقيق العدالة الانتقالية، والعدالة التصالحية، والعدالة الرضائية، وتطبيق القانون، وزيادة الثقة في المؤسسة القضائية:

إن الشعور بغياب العدالة، لدى جزء من الشعب، وشيوع فقدان الثقة في المؤسسات القضائية، واليأس من إعادة الحقوق، عن طريق القانون، أو عن

طريق منظومة للعدالة الانتقالية، أو العدالة التصالحية، أو العدالة الرضائية، وعدم احترام الحقوق الأساسية، والعامة، والخاصة، والتضييق على الحريات، لنذير خطر على أيّ مجتمع، ومبررًا للجهلاء للانتقام العشوائي، ومحاكم الشوارع، وترويج للفوضى، والعنف،وتبريرًا لهما.

**** رؤيتنا في هذه الملفات:**

١- إنه يجب أن تحرص الدولة المصرية، سلطة حاكمة، ومؤسسات رسمية وغير رسمية، ومجتمع مدني، على تحقيق العدل، وسيادة دولة القانون، العادل والموضوعي، والمحايد، وليس القانون الانتقائي، والانتقامي، أو القوانين المفضلة لطائفة أو مكون، والعمل على إعادة الثقة بين مكونات المجتمع والمؤسسات القضائية، وذلك بإزالة الأسباب التي أدت إلى ذلك.

٢- إذا كان هذا الشعور مغالى فيه عند البعض، أو مُتوهم، وجب أيضًا على الدولة والمجتمع، العمل على إزالة هذا الشعور، لأن وجوده يمثل خطرًا، من وجوه عديدة على المجتمع، وعلى أمنه القومي.

٣- إن تحقيق الوحدة المجتمعية، والمصالحة الوطنية، يجب أن يكون هدفًا، لدى كل المحبين لتقدم واستقرار هذا الوطن، ونهضته، وسلامة أبناءه، وأجياله القادمة، فلم تتقدم دولة بعد انقسام إلا بإحداث مصالحة وطنية، ووحدة مجتمعية.

٤- إذا كانت هناك ظروف واقعية، أو أسباب منطقية، تحول بين تحقيق العدل، أو العقاب القانوني، لمقترفي الجرائم، سواء السياسية، ونحوها، يمكن تطبيق منظومة للعدالة التصالحية أو العدالة الانتقالية، أو العدالة الرضائية، والتي يمكن أن تكون مخرجًا، لإعادة الحقوق،أو جزءًا منها، أو إحداث حالة من الترضية للمجني عليهم أو ذويهم، وهو ما يسمى بالعدالة الرضائية.

٥- لابد من إعادة النظر في منظومة القوانين الجنائية، ومنظومة العدالة، وإجراءاتها، والعمل على أن يرتبط دور المنظومة القضائية، بتطبيق القانون، والدستور، دون التأثر، والتأثير في الحياة السياسية، وإطلاق الحريات، وأن

يكون حق التقاضي مكفول للجميع، وأن يحاكم المواطن أمام قاضيه الطبيعي.

المجموعة الثالثة :القضايا المتعلقة بالعدالة الاجتماعية، ومكافحة الفقر، وتحقيق التنمية والرفاهية الاقتصادية :

عانت الدولة المصرية،بمفهومها الصحيح،منذ عقود من غياب التوزيع العادل للثروة، وفقدان العدالة الاجتماعية، وانتشار الفقر على نطاق واسع، وفشل الكثير من خطط التنمية، لأسباب عديدة، وهذا يؤثر قطعًا على الأمن القومي المصري بمفهومه الصحيح، والشامل.

**** رؤيتنا في هذه الملفات:**

١- يجب اتخاذ الإجراءات الحقيقية، التي توجه طاقات المجتمع، نحو تحقيق طفرة إنتاجية، واقتصادية، وإزالة الأسباب المانعة، والمعوقة.

٢- يجب بشكل تدريجي العمل على التوزيع العادل للثروة، وتحقيق العدالة الانتقالية، أو العدالة التصالحية، أو العدالة الرضائية، وتخفيض مستويات الفقر، والبطالة الحقيقية، والبطالة المقنعة، والعمل على تبني برامج للتنمية الاقتصادية مناسبة، من خلال خطط واقعية، تراعي البيئة المصرية بأبعادها، السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، دون التقيد بمشروطيات القوى الخارجية، والمنظمات الدولية، كصندوق النقد،والبنك الدولي،ونحوه، والتي أفسدت اقتصاديات الدول الفقيرة، والنامية التي التزمت شروطها، لصالح القوى الرأسمالية الكبرى.

المجموعة الرابعة :القضايا المتعلقة بالأمن الداخلي،وحماية حدود الدولة ومواطنيها من الاعتداء الخارجي :

إن أهم وظائف السلطة، في أي من الدول المتحضرة، هي حماية حدود

الدولة، ومواطنيها، من الاعتداء الخارجي، وتحقيق أمن المواطن الداخلي، وله صور عديدة، كأمنه الشخصي وأمن عائلته، وعدم تعرض أجسادهم، وأعراضهم، وممتلكاتهم للخطر، أو الضرر، وأن تكون له حرية التنقل الآمن، والعمل الآمن، على أي بقعة من أرض الوطن، وفي أي وقت.

ولقد قطعت الدولة المصرية، منذ عقود وإلى وقتنا هذا،جهودا كبيرة، ونجاحات ملحوظة، في حفظ الأمن الشخصي للمواطن المصري، وذلك في مواجهة جرائم السرقة، والبلطجة، والاعتداء على الأرواح، والأموال، والأعراض، والممتلكات، وإن كنا لم نصل للأداء المطلوب، قياسا على الدولة المتقدمة، غير أن هناك قصوراً واضحاً، في العقود الثلاثة الأخيرة، في مواجهة، ومحاربة تجارة المخدرات وتعاطيها، والقضاء عليهما، أو التقليل منهما، وهذا ما توضحه التقارير والإحصائيات الرسمية.

ومن الجدير بالذكر الإشارة، إلى أهمية وظيفة حفظ الحدود، والمواطنين من الاعتداء الخارجي، وحفظ الأمن الداخلي، سواء أمن الأشخاص أو الممتلكات العامة والخاصة، أو أمن الطرق والمدن، والقرى، والمواصلات، حتى يشعر المواطن أنه محور اهتمام ورعاية الدولة.

**** رؤيتنا في هذه الملفات:**

يجب أن تقوم المؤسسات المنوط بها حفظ الأمن بوظيفتها، على الوجه المبين في القوانين واللوائح، كما يجب تتضافر الجهود الرسمية، وغير الرسمية، لمعاونة هذه المؤسسات، لكي تقوم بوظيفتها، كما يجب نشر الوعي، بأهمية تقدير دور هذه المؤسسات شعبيا، ورسميا، بشرط أن تقوم بعملها، وفق المعايير القانونية المتعارف عليها، في المجتمعات المتحضرة.

المجموعة الخامسة: القضايا المتعلقة بتحقيق الأمن المائي، والأمن الغذائي، والأمن الصحي:

تحقيق الحد الكافي في هذه المجموعة من القضايا، له الأهمية الكبرى للحفاظ على الأمن القومي المصري، ولقد عانى منذ عقود جزء كبير من الشعب المصري، من عدم تحقيق الوفرة المائية اللازمة، للاستخدام الشخصي أو الزراعي، أو استصلاح الأراضي، أو النشاط الصناعي، لأن مصر من الدول الواقعة تحت خط الفقر المائي، كما أن مصر أصبحت تستورد سلع استراتيجية كالقمح، والأرز،والزيوت، واللحوم، وهذا يعرض الدولة المصرية، لأزمات يمكن أن يصنعها منافسون أو خصوم أو أعداء للدولة المصرية، لكي يؤثروا على قراراتها، وخيراتها الوطنية، والسياسية، سواء على المستوى الداخلي، أو الإقليمي، أو الدولي.

كما أن نسب كبيرة من شعب المصري، بحسب التقارير الرسمية، يعانون من أمراض مزمنة كالسرطان، والسكر، والضغط، وفيروسات **C-A-B** وغيرها من الأمراض، كما أن مصر من الدول التي بها كفاءات طبية، متميزة، لكنها تنقصها القدرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي، في مجال البنية التحتية، والمستشفيات، وصناعة واستيراد الأجهزة الطبية، وصناعة الدواء وتوفير المواد الخام، وهذا كله من الأخطار، والتهديدات، والتحديات، التي تواجه الدولة المصرية، فضلا على معاناة جزء كبير من الشعب المصري، من عدم تحقيق الاكتفاء في هذه المجالات،مادياً، وخدمياً، ومعنوياً.

رؤيتنا في هذا الملف:

بالرجوع للمتخصصين في هذه المجالات الثلاث، فمصر تحتاج إرادة حقيقية، لكي تحقيق الاكتفاء الذاتي في هذه القضايا، كما تحتاج إلى إدارة ذات كفاءة حقيقية، تتسم بالنزاهة، والشفافية، كما تستلزم التفافاً شعبياً، وجماهيرياً،

حول السلطة، وبرنامجها، لتحقيق الاكتفاء الذاتي في هذه القضايا الهامة.

المجموعة السادسة: القضايا المتعلقة بإنهاء العنف، بالآليات القانونية، والسلمية، كالمصالحات، والتسويات، والحوار، والتوعية:

إن الدول التي تعيش عنفًا داخليًا، سواء كانت أسبابه سياسية، أو أيدلوجية، أو طائفية، أو اقتصادية، أو غير ذلك، فهي الدول التي على شفا جرف هار، توشك أن تقع في الفوضى، والاقتتال العام الداخلي، فأن العنف إن اعتمدته طائفة، أو مكون لتحقيق أهدافها ومطالبها، فهو وباء، وبلاء، يؤذن بشيوع الظلم، والاقتتال المتبادل، وهدر الدماء المعصومة، وضياع الأموال وهتك الأعراض المصونة، ويؤثر سلبًا على الدول اقتصاديا، واجتماعيًا، وسياسيًا، فهو طوق النجاة للمستبدين، لقمع شعوبهم، وسلبهم حريتهم، وحقوقهم، و مبررًا للفاسدين لنهب أموال، وثروات المواطنين، و مرجعًا، ومتكئًا للجهلاء، لتبرير القتل، والتخوين، والتكفير.

فالعنف الذي هو «**استباحة الأنفس، والأموال المعصومة شرعًا أو عقلًا أو عرفًا بالقتل أو الائتلاف، وسواء كان استهدافًا على وجهٍ خاصٍ أو عامٍ، وسواء كان ذلك بتأويل لدليل ديني، أو بدافع الغضب والانتقام أو الشعور بالظلم** » يذمه العقلاء، ويجرمه العلماء، ويحذر منه الأتقياء، ولا يبيحه إلا الجهلاء، وهذا ما يستدعي إطلالة على مبادرة وقف العنف، التي أطلقتها الجماعة الإسلامية .

**** إطلالة على مبادرة وقف العنف :**

لقد عاشت مصرنا، منذ الستينات، بعض أعمال العنف المتفرقة، لأسباب عديدة، وكانت أشدها هذه الموجة، التي كانت في الفترة من ١٩٩٢: ١٩٩٧ وبعيدًا عن الدخول في أسباب، ودوافع،ووقائع هذه الأحداث، وواقعها الأليم، والذي يتحمل الخطأ فيها أطراف الصراع .

والذي يحسن ذكره هنا، هو الذي حدث لإيقاف هذه الأحداث الأليمة، والتي خصمت من عمر الوطن، وعمر بعض مواطنيه،والذي كان يمكن أن يستثمر لبناء هذا الوطن، وتقدمه، ورفاهية شعبه، ولكن خصم العنف من الوطن، وعمر بعض أبناءه عقوداً.

ولقد تم وقف هذه الأحداث الأليمة، عن طريق طاقات نور فُتحت، ساهم في إضاءتها رجالٌ، جَمعَهم حُب هذا الوطن، والرغبة في وقف نزيف دماء أبناءه، والحفاظ على مقدراته الاقتصادية، رغم اختلافهم الفكري، والسياسي، والوظيفي.

وكانت النتيجة نجاح المبادرة التي أطلقها قيادات الجماعة الإسلامية، ورعاها قيادات أمنية، وبعيداً عن التفصيلات، والمسار الزمني للحوار، والمناقشات، والمفاوضات، والوقائع، والمشكلات التي واجهت قيادات الجماعة، والقيادات الأمنية، التي آمنت بضرورة إنهاء العنف، بآليات سلمية عبر الحوار المفتوح والصادق، نذكر بعض ثمرات هذه المبادرة بخصوص ما يتعلق فقط بحديثنا هذا .

**** بعض ثمرات المبادرة :**

١ـ وقف نزيف الدماء :فقد أثمرت هذه المبادرة نتائج باهرة، لم يسلط عليها الضوء حتى الآن بشكل لائق، ولم تنل الرعاية، والتقدير اللازمين، ولم يتم استثمارها لصالح الدولة المصرية، والدول العربية، والإسلامية، بشكل كاف، ولم يسلط الضوء بشكل مناسب، ولائق، ومنصف، على من كانوا سببًا في نجاحها، سواء في ذلك قيادات الجماعة الإسلامية، أو القيادات الأمنية، وسواء الذين رحلوا إلى ربهم منهم، أو الأحياء، وسواء القيادات العليا أو القيادات الوسطى الذين كانوا هم أقرب للتنفيذ والأداء، والذين ساهموا بإنجاحها بشكل عملي ، ودائم.

٢ـ تقرير وتعظيم مبدأ المراجعة والتقييم الدائم:

فأعظم ثمرات هذه المبادرة، بعد وقف نزيف الدماء المصرية، واعتماد الآليات السلمية لحسم الخلافات، وتحقيق الأهداف والغايات، كانت هي الإقرار العملي والنظري لمبدأ المراجعة والتقييم الدائم لسلوك السياسي، وعدم الحرج في التوقف أو التغيير عند ظهور الخطأ أو المفسدة أو عدم الجدوى، لأنه أصبح الرجوع للحق فضيلة عندهم، وهي من أهم أسباب تصحيح المسارات الخاطئة، وهو الأمر الذي يغيب عن تيارات عديدة لم تستفد من هذه المبادرة .

٣- تطوير رؤية أجيال كاملة من الحركة الإسلامية:

ولقد غيرت مبادرة وقف العنف أجيال كاملة، من أبناء الحركة الإسلامية، وهم أربعة أجيال داخل الجماعة الإسلامية، وجعلتهم في المكان الصحيح، يقفون دائما ضد العنف، والاقتتال، ويُعلون من ثقافة الحوار، وقبول الآخر والتعايش، والتشارك مع مكونات الوطن، وإن اختلفوا في الفكر، أو الدين، أو الخيارات السياسية، يُحذرون بصدق أبناء الوطن من الولوج في العنف، سواء كانوا مؤيدين أو معارضين للسلطة، والنظام الذي يحكم.

وهذه الأجيال استطاعت في المرحلة التي أعقبت ثورة يناير، وما حدث في ٦/٣٠ وما بعدها، أن تساهم بقدر كبير، في إبعاد الشباب عن الولوج في العنف، أو الصدام المسلح، وكان خطابهم الدائم عن المعارضة السلمية،ورفض العنف، ورفض التكفير، ورفض التخوين، ورفض الإقصاء والاستحواذ، مما أثر بشكل كبير على مناهضة الأفكار المحرضة على العنف والتكفير، وإسقاط الدولة .

٣- المبادرة ورؤية جيل من القيادات الأمنية:

كما ساهمت المبادرة، في تقوية رؤية جيل من القيادات الأمنية، من الذين ساهموا بشكل كبير في إنجاح المبادرة، وعاشوا صدق أطرافها، في تبنيهم صالح هذا الوطن، وشهدوا حقيقة النتائج والتغيرات التي حققتها الآليات السلمية،

لوقف العنف، وما أنتجه الحوار من مناقشة كل الأفكار ومراجعة الخطأ والخطر منها .

فهم القيادات التي رأت الصراع، وعاشت أثاره السلبية المتعددة، فقد شاهدو الحاملين للسلاح، دعاة للتسامح والحوار، وشاهدوا المضحين بأعمارهم، وأنفسهم لعقود داخل وخارج السجون، من أجل خياراتهم الفكرية، هم، هم الذين يضحون بتاريخهم، ويتحملون تعرض أشخاصهم للسب، والنقد، من أجل خياراتهم الجديدة، والصحيحة، الناتجة عن حوار، ونقاش، ومراجعات حقيقية.

فتحملت هذه القيادات الأمنية الكثير من أجل إنجاح، واستمرار هذه المبادرة، وساهموا في كثير من الأحيان، بتذليل عقبات حياتية، وأمنية، كثيرة أمام أبناء الجماعة الإسلامية خاصة، وأبناء الحركة الإسلامية عامة، قبل وبعد خروجهم من المعتقلات، إيمانًا منهم بأهمية بذل الوسع في هذا الاتجاه، وأصبحت هناك مدرسة أمنية، تتبنى المبادرة وتدافع عنها، وتراها جزءًا من تاريخها ونجاحها، كما هو الحال لدى أجيال من أبناء الحركة الإسلامية، وهم قيادات وكوادر، وأعضاء الجماعة الإسلامية، الذين يرون أن مساهمتهم الشخصية، ومساهمة جماعتهم، في إنجاح المبادرة، ونشر مقصودها، وتبنيها جزءًا من نجاحاتهم، وعنواناً على صدق توجهاتهم، نحو صالح الدين والمسلمين، والمصريين أجمعين، المسلمين منهم والمسيحيين.

وسوف يكتب التاريخ يومًا، عند كتابته بشكل موضوعي، وشفاف، ما قدمه، وتحمله، قيادات أمثال د- عصام دربالة- رحمه الله- وإخوانه من قيادات، وأبناء الجماعة الإسلامية، وحزب البناء والتنمية، لمنع العنف، ومنع دخول الوطن الغالي في دوامة العنف، والعنف المضاد، عقب ما حداث في ٦/٣٠ و ٢٠١٣/٧/٣.

وحتى لا نطيل، فإن مصرنا العزيزة تعيش اليوم مرحلة، وموجة من

العنف الضار، بالوطن في سيناء، البقعة الغالية من أرض الوطن، كما يريد أعداؤها أن ينتشر العنف في باقي ربوع الوطن، كما أن الدولة المصرية، تواجه دعوات تحريضية للشباب على العنف، في وسائل التواصل الاجتماعي، وهذا كله له تأثيره الضار على الأمن القومي المصري، الذي يجب مواجهته بالوسائل التي تمنعه وتقضي على أسبابه، وليس بمواجهته بالوسائل التي تُزيد من تفاقمه واستمراره .

رؤيتنا في هذا الملف:

ولأننا نستهدف العيش في وطن آمن مطمئن، ونستهدف تقدم هذا الوطن، وحفظ أمنه القومي، نوصي باعتماد آليات متعددة، قانونية، وسلمية، وتوعوية، لحشد الجهود الوطنية الرسمية وغير الرسمية، لمنع العنف والقضاء على أسبابه، وذلك باعتماد آليات سياسية واجتماعية، بعيدة عن مخالفة القانون، والدستور، وآليات سلمية، بأن تترك الدولة مساحات للقوى الوطنية، بأن تطلق مبادرات للحوار، والمناقشات للمطالب، للتوعية، والمصالحات، والتسويات، والحلول غير الأمنية، لأن التوقف عن ممارسة العنف بآليات سلمية ناتجة، عن الحوار، والمناقشة، والتوعية، والإقناع، والاقتناع، ومنع أسبابه، وروافد إشعاله، لهو الضمانة الحقيقية لمنعه، وعدم عودته، ومن ثم القضاء عليه.

كما يجب أن تتحمل القوى الإسلامية، والوطنية، مسئوليتها، تجاه هذا الملف، وتعمل على منعه عن طريق التوعية، والتحذير الدائم من العنف، كما أنها تحذر من ترك أسبابه، وروافده المغذية له، كما يجب عليها تقديم النصح، وبذل الجهد، والتحذير الدائم من العنف، ومن دوافعه، كما يجب عليها نشر الدراسات، والأبحاث التي تبين خطر العنف، وعدم جدواه في تحقيق الأهداف والمطالب، لأن العنف ليس الوسيلة الصالحة لتحقيق المطالب والأهداف، إذا كان موجه لمكون وطني، أو سلطة وطنية، ولكنه يكون وسيلة ناجحة، ومشروعة، ومتفهمة، إذا كان مستخدمًا تجاه محتل، أو عدو خارجي.

المبحث الثاني

قضايا على المستوى الخارجي

هناك مجموعة، من القضايا على المستوى الخارجي، ذات تأثير بوجه ما على الأمن القومي المصري، سواء كان هذا التأثير، بشكل مباشر أو غير مباشر، وسوف نعرض طرفاً من هذه القضايا بشيءٍ من الاختصار، لأنها تسهم في صناعة الوعي الرسمي، والمجتمعي، وتحدث نوعاً من التفاهم المشترك، بين الرأي العام الداخلي، ومتطلباته، واهتماماته، وبين صُنّاع السياسات وأصحاب القرار، فيتحمل كل منهم مسئولياته، أمام تداعيات القرارات، التي تتعلق بقضايا الأمن القومي على المستوى الخارجي، والتي يمكن أن تصل إلى الدخول في صراعات عسكرية، أو سياسية، أو اقتصادية، أو غير ذلك، مما يوجب تماسك الجبهة الداخلية، خلف القرارات الرسمية.

كما توجب على السلطة، تفهم، ومراعاة مُطالبات، واهتمامات، ومصالح الرأي العام الداخلي، بهذه القضايا، فلا تتجاهلها، ولا تُقصر في القيام بما يجب عليها، وتبذل مقدورها واستطاعتها في هذا الشأن.

وسوف نعرض بعض هذه القضايا ذات التأثير على الأمن القومي ،على المستوى الخارجي،حسب الدائرة التي تقع بها، وقربها من الحدود المصرية، وليس حسب أهميتها، وذلك على النحو التالي:

أولا: قضايا الأمن القومي، المتصلة بدائرة دول الجوار:

ثانيًا: قضايا الأمن القومي، المتصلة بدائرة حوض النيل والقرن الأفريقي:

ثالثًا: قضايا الأمن القومي، المتصلة بالدائرة الأفريقية:

رابعًا: قضايا الأمن القومي، المتصلة بالدائرة العربية والأفريقية:

خامسا: قضايا الأمن القومي، المتصلة بالدائرة الإسلامية العالمية:

سادسًا: قضايا الأمن القومي، المتصلة بالدائرة العالمية وإدارة العلاقات مع الدول الكبرى:

وسوف نلقي الضوء بشئ من الإجمال،لأن المقصود هنا، هو فقط النص على أهمية هذه القضايا بالنسبة للأمن القومي المصري، دون الولوج في الخلفيات التاريخية، أو التطورات، أو الأوضاع، أو التفصيلات،أو ما يجب فعله من خطوات، أو استخدامه من وسائل وآليات، لأن كل ذلك ليس محله هذه الدراسة، فضلا عن هذا المبحث، وهذا على النحو التالي:

أولا : قضايا الأمن القومي المتصلة بدائرة دول الجوار:

إن القضايا ذات التأثير على الأمن القومي المصري، المتصلة بدائرة دول الجور متعددة، بتعدد دول الجوار، وبتعدد الأزمات، التي تحياها دول الجوار، ويمكن تقسيمها إلى ثلاث قضايا أساسية وهي:

١ـ قضية المسجد الأقصى ومدينة القدس ووقوعهما تحت الاحتلال الإسرائيلي:

إن استمرار وقوع بيت المقدس،ومدينة القدس،تحت الاحتلال الصهيوني، يعني بلا شك اغتصاب أحد أكبر مقدسات، وحقوق المسلمين، والعرب، وهذا يستلزم العمل الدائم، والمقاومة المستمرة لتحريرهما، ولن يتم ذلك إلا بتوحيد جهود الدول العربية، والإسلامية شعوبًا، وأنظمة.

وعليه فإن الدولة المصرية، يجب أن تستمر في تحمل مسئوليتها، تجاه هذه القضية، كما يجب على الشعب المصري، تحمل مسئوليته تجاه هذه القضية، ويتفهم الظرف الدولي، والإقليمي، الذي يحكم، ويتحكم في المسارات المؤثرة في هذه القضية، كما يتحكم بشكل كبير في سلوك الدولة المصرية، تجاه هذه

القضية.

كما أنه يجب على الدولة المصرية، شعبًا، وسلطة حاكمة، أن تنظر لقضية المسجد الأقصى ومدينة القدس، بحقيقتها، وتأثيراتها، على أنها هي قضية أمن قومي مصري.

٢- قضية الاحتلال الصهيوني لأراضي عربية وأطماعه في المنطقة العربية:

إن وقوع أراضي عربية تحت الاحتلال الإسرائيلي، يرتب على جميع الدول العربية، ولاسيما التي تقع أراضيها تحت الاحتلال، مسئولية تحرير هذه الأراضي، كما يجعلها جميعا، في حالة تأهب، وتيقظ دائمين، لإفشال مخططات العدو الصهيوني، ومواجهة أطماعه.

وعليه، فإن مواجهة أطماع، ومخططات الكيان الصهيوني، المعلنة، والمحفورة في ثقافة هذا الكيان، أفرادًا، ونظام حكم،يجب على كل مسلم، وعربي، في منطقتنا العربية، مواجهتها، كما يوجب توحد الدول العربية، شعوباً، وحكاماً، لمواجهة هذه المخططات والأطماع، لأنها من القضايا المؤثرة على الأمن القومي لدول المنطقة، وفي القلب منها الدولة المصرية.

٣- قضايا العلاقات مع دول الجوار والدور المصري في ظل ظهور كيانات معادية أو صديقة للدولة المصرية،بسبب التوترات والأزمات الداخلية في هذه الدول:

إن دول الجوار لمصر هي ليبيا، والسودان، وفلسطين، والكيان الصهيوني المحتل، ودول الجوار هذه بما طرأ عليها من تطورات، وأزمات، جعل الأوضاع في هذه الدول لها تأثيرات على الأمن القومي المصري، وسوف نتناول هذا فيما يلي.

١- فلسطين:

فوقوع دولة فلسطين، تحت الاحتلال الإسرائيلي، أفرز، واقعاً، جديدًا، يتلخص في ظهور تنظيمات، وحركات مقاومة، ذات أيدلوجيات مختلفة، قومية، وإسلامية، وغيرها، كما رتب أوضاعًا، جديدة في مناطق محررة،تخضع لحكم فلسطيني، كغزة، ولكنها تحت الحصار، وسلطة فلسطينية في بعض المناطق لها بعض الصلاحيات، ولكنها محتلة، كالضفة الغربية، وباقي فلسطين التي تقبع تحت الاحتلال الإسرائيلي، وهذا الواقع في فلسطين، يُحتم على الدولة المصرية، صياغة العلاقة مع هذه الكيانات، بشكل لا يضر بالأمن القومي المصري، ويسهم في دعم تحرير الأراضي الفلسطينية، وتوحيد الجهود الفلسطينية، تحت إدارة وطنية واحدة، وممثلة لمكونات الشعب الفلسطيني، ومعبرة عن إرادته، تستطيع الدولة المصرية التواصل والتنسيق معها، في الملفات ذات الاهتمام المشترك.

لذلك فمن الضروري أن تكون العلاقات المصرية، مع هذه الكيانات تصب «أولا» في صالح الدولة المصرية، كما لا يجب حصر الدور المصري على دعم أجندة، أو كيان لا يعبر عن الصالح الفلسطيني، أو الإرادة الشعبية الفلسطينية، حتى لا يتأثر الدور المصري، ولا تتأثر العلاقات المصرية بمن يختاره، أو ينحاز إليه الشعب الفلسطيني، في المستقبل، أو أن يصل للحكم في فلسطين كيان لا يحافظ على المصالح المصرية في فلسطين، أو يكون له تأثير سلبي على الدور المصري، أو على الأمن القومي المصري في المستقبل.

وعلي ما تقدم، فإن قضية العلاقات المصرية الفلسطينية، والدور المصري في فلسطين، والقضية الفلسطينية، هي قضايا أمن قومي مصري، يجب أن تصاغ بشكل يصب به في صالح الأمن القومي المصري « أولا»، ثم يكون الدور المصري في فلسطين، والقضية الفلسطينية، محل اتفاق، واحترام، جميع المكونات، دون أي انحيازات، لا تراعي الصالح العام المصري، والفلسطيني.

٢- ليبيا:

إن ليبيا تعتبر عمقًا استراتيجياً لمصر، ويمكن اعتبارها بوابة مصر الغربية لدول المغرب العربي، وإن تطورات الأوضاع الحالية في ليبيا، عقب الثورة الليبية، وانجرافها، وانحرافها، نحو الاحتراب الأهلي، بسبب الرغبة في الاستحواذ السياسي، والطمع الأيدلوجي، وغياب الوعي الديني، والسياسي، والوطني، وتبني أجندات غير وطنية، والتدخل الإقليمي، والدولي، الذي لا يصب في الصالح الليبي العام، ولكن يصب في صالح بعض القوى الإقليمية، والدولية.

فإن توتر الأوضاع في ليبيا، واستمرارها على هذا النحو، له تأثيراته السلبية، على كثير من ملفات الأمن القومي المصري، لأن استقرار ليبيا تحت حكم رشيد صديق للدولة المصرية،ومعبر عن إرادة الليبيين، يصب في صالح الدولة المصرية.

لذلك فإن الدور المصري في ليبيا، هام للأمن القومي المصري، حتى تستقر الدولة الليبية، تحت حكم صديق للدولة المصرية.

وعليه ففي صالح الدولة المصرية أن تكون علاقاتها قوية، مع كل المكونات الليبية، ويكون دورها في نظر الرأي العام الليبي، محل اعتبار، واحترام، وتقدير.

٣- السودان:

إن السودان هي بحق بوابة الدولة المصرية لأفريقيا، وهي الطريق الأسهل، والأسرع للحفاظ على المصالح المصرية، المصيرية، والحيوية، المتعلقة بملف مياه النيل، والمتعلقة بمصالح مصر في دول حوض النيل، والقرن الأفريقي، ومصالح مصر في البحر الأحمر.

لذلك فالتطورات التي شهدتها السودان، بعد انفصال الجنوب عنها،

والحديث من آن لآخر عن منطقة حلايب أنها سودانية، ومحاولة صنع أزمة مع الدولة المصرية، يجعل للعلاقات المصرية السودانية أهمية، تتعلق بالأمن القومي المصري.

كما أن تفجير بعض الأزمات في دار فور، وبعض المناطق الأخرى، وتجدد الأزمات من آن لآخر، مع دولة جنوب السودان على منطقة أبيي،كل ذلك يمكن أن يكون له أثره على الداخل المصري، ومصالح الدولة المصرية في هذه المنطقة، مما يجعل اهتمام الدولة المصرية بالأوضاع السودانية، قضية أمن قومي.

ولأن عدم استقرار السودان، وتفجر الأوضاع فيها،كي تصل إلى حرب أهلية أو حرب مع جنوب السودان، أو تفجير نزاع، أو صراع مع مصر، بسبب منطقة حلايب، «وهي مصرية بالأصل» فهذا له تأثيره السلبي على الأمن القومي ، فيجب أن تهتم الدولة المصرية، بالدور المصري في السودان، وتهتم بالعلاقات المصرية السودانية، بحيث تتحول الدولة المصرية في نظر السودانيين، سلطةً، وشعباً، إلى دولة شقيقة، وصديقة، وعمقاً، استراتيجياً،لأنه يربطهما مصير واحد، وهذا له تأثيره الإيجابي على الأمن القومي ، من وجوه عديدة.

ثانيًا: قضايا الأمن القومي المتصلة بدائرة حوض النيل، والقرن الأفريقي:

لا يخفى أهمية دائرة حوض النيل، بالنسبة للدولة المصرية، لما لها من تعلق مباشر بالدولة المصرية، وشريان الحياة بها، وهو نهر النيل، كما لا يخفى أهمية دول القرن الأفريقي المطلة على باب المندب، والبحر الأحمر.

ويمكن أن نقسمها إلى مجموعة من القضايا، نشير إليها بشكل مختصر على النحو التالي:

١- قضية الحصول على حصة كافية وملائمة لمصر من مياه نهر النيل.

ليس الحفاظ على حصة مصر من مياه النيل، هو قضية أمن قومي مصري فقط، بل العمل على توفير حصة كافية، وملائمة، تتناسب مع احتياجات مصر من المياه العذبة، هي أحد أهم قضايا الأمن القومي.

لذلك فهذه قضية أمن قومي، يجب أن تتوحد جهود الدولة المصرية، سلطةً، وشعبًا، خلف تحقيق هذا الهدف.

٢- قضية العلاقات القوية، والودية، مع دول حوض النيل والقرن الأفريقي.

سبق وتحدثنا عن ضرورية وصول حصة كافية لمصر من مياه النيل، وهذا يستلزم نفوذاً قوياً، وعلاقات متميزة، مع دول حوض النيل، ولن يحدث ذلك إلا إذا حدث وعي عام مصري، على المستويين الشعبي، والرسمي، واتجهت إرادة الدولة المصرية، بكل مؤسساتها إلى تحقيق هذا الهدف.

كما أن وجود علاقات متميزة، ونفوذ قوي، للدولة المصرية داخل دول القرن الأفريقي، له تأثير مباشر وغير مباشر على مصالح الدولة المصرية، في ملف المياه، لأن عدداً كبيراً من دول حوض النيل، داخلة ضمن منطقة القرن الأفريقي، كما أن له تأثير كبير على مصالح مصر الاقتصادية، والأمنية، والحيوية، في منطقة باب المندب، والبحر الأحمر.

٣- الحفاظ على حرية المرور في باب المندب، وحرية الملاحة في البحر الأحمر والحفاظ على دور قوي للدولة المصرية.

إن المرور الآمن، والحر، في مضيق باب المندب، وكذا الملاحة في البحر الأحمر، هام بالنسبة للدولة المصرية، حيث أنه يؤثر على مصالح مصر الضرورية، والاستراتيجية، في آن واحد، ويؤثر على الأداء الأمثل لقناة السويس، التي تشكل أحد أهم الموارد للخزانة المصرية.

وعليه: فإن الحفاظ على حرية المرور، من مضيق باب المندب وحرية الملاحة الآمنة في البحر الأحمر، والحفاظ على دور قوي للدولة المصرية في هذه المناطق، يحقق الحفاظ على المصالح المصرية، المرتبطة بالأمن القومي المصري، فلابد وأن تتخذ الدولة المصرية من الإجراءات ما يحافظ على مصالحها في هذه المنطقة.

فيجب على المؤسسات المصرية، نشر الوعي العام، لكي يتفهم الرأي العام المصري، التحركات والقرارات التي تتخذها الدولة، للحفاظ على هذه المصالح ذات الصلة المباشرة، وغير المباشرة، بالأمن القومي المصري.

ثالثًا: قضايا الأمن القومي المتصلة بالدائرة الأفريقية:

إن القارة الأفريقية هي القارة الواعدة، والصاعدة، من حيث استهداف القوى الكبرى الاقتصادية، حيث أنها تمتلك مخزوناً كبيراً من النفط، والمعادن، والمحاصيل، كما تمتلك سوقاً استهلاكياً كبيرًا للسلعة الاقتصادية، والتكنولوجية، والصناعات العسكرية، والصناعات المدنية، أيضاً فإن دولها تحتاج إلى الاستثمارات في مجالات كثيرة، كالاستثمار في مجالات الطاقة، والزراعة، والصناعة، والتعدين، والاستثمار في مجالات البنية التحتية، والتعليم، والصحة، فهي القارة الأكثر استهدافاً من قِبل الدول الكبرى، لأنها سوف تحقق لهم عائدات كبيرة، في مجالات عدة.

وحيث أن هذه القارة تتفتح أبوابها للدولة المصرية، فقط تحتاج إرادة، وسعي،جادين من الدولة المصرية، على المستوى الرسمي والشعبي.

فإن أفريقيا بها أكبر تجمع عددي من المسلمين في العالم، كما أن بها عدداً كبيراً من الدول العربية والإسلامية، كما إن بها عدداً كبيراً من شعوب الدول غير العربية، يدينون بالإسلام، كما أن عدداً كبيراً من دول القارة، كانت له مع مصر علاقات تاريخية، حيث قامت الدولة المصرية، بمساندتهم في كفاحهم، وتحريرهم، كما أن مصر كانت جامعاتها وأزهرها، قِبلة عِلمية، لكثير من

شعوب القارة، كما أن هناك دولاً كثيرة تربطها بمصر مصائر ومصالح مشتركة، كدول حوض النيل.

وعلى ما تقدم، فلابد من اتجاه إرادة الدولة المصرية، ومؤسساتها، نحو الاستفادة القصوى، والكبرى، من القارة الأفريقية، بإقامة علاقات متميزة، ومتنوعة، وقوية، مع دول القارة الأفريقية.

رابعًا: قضايا الأمن القومي المتصلة بالدائرة العربية والأفريقية:

إن الفضاء العربي، والفراغ الأفريقي، لهما المساحتان الأفضل، لتحقيق المصالح الوطنية للدولة المصرية، وهما الأكثر قابلية، لأن تجني مصر من خلالهما الكثير من المكاسب، على أصعدة عديدة، أهمها الصعيد الاقتصادي.

ولكن لابد من أن تتقدم مصر، نحو أخذ دورها الطبيعي، داخل المنظومة العربية، والأفريقية، والتي بدأت تضعف، وأخشى أن تتلاشى، ويحل محلها دولًا أخرى، وذلك عن طريق التفاعل الجاد، والحقيقي، مع القضايا والأزمات المشتعلة، والمتفجرة، داخل دول المنطقة العربية، والأفريقية، ولن يكون ذلك، إلا باستعادة الدولة المصرية، تماسكها المجتمعي، الداخلي، بحيث تكون الجبهة الداخلية، داعمة للسلطة المعبرة عن الدولة المصرية، ولن يحدث ذلك إلا بتحقيق المصالحة المجتمعية.

خامسا: قضايا الأمن القومي المتصلة بالدائرة الإسلامية العالمية:

إن علاقة الدولة المصرية على المستوى الرسمي، والشعبي،بالإسلام، والشعوب الإسلامية، قديمًا وحديثًا، تؤهلها للقيام بدور كبير في الوقت الحالي، على المستوى الرسمي، والشعبي، في الدول الإسلامية، فهي الدولة التي خرجت منها جيوش الإسلام، لتنير الشمال الأفريقي، وهي التي كانت الصخرة، التي تحطمت أمام صلابتها الحملات الصليبية، وهي القوة المسلمة،

التي قهرت التتار، وهي التي ضحت بأرواح عشرات الآلاف من أبناءها، لنصرة قضايا المسلمين، وعلى رأسها القضية الفلسطينية، وهي دولة الأزهر الشريف منارة العلوم الدينية في العالم أجمع، وهي بلد العلماء والفقهاء.

لذلك يجب أن تستثمر الدولة المصرية، رصيدها، وجهود أبناءها، لكي تحقق أهدافها، ومصالحها الوطنية، من خلال التفاعل الجاد، والمنضبط، في القضايا المتصلة بالشعوب الإسلامية، ومقدساتهم، كما يلزم الاهتمام بشئون الأقليات المسلمة، في الدول ذات الأغلبية غير المسلمة، في دول العالم أجمع، والتفاعل مع قضاياهم، ومطالبهم والوقوف معهم ضد الظلم الواقع عليهم.

وعليه فيجب أن تتفهم السلطة الحاكمة، والرأي العام الشعبي، أهمية هذا الدور في القضايا المتصلة بالدائرة الإسلامية العالمية، لأنها ذات أبعاد، ومصالح متعددة، للدولة المصرية.

سادسًا: قضايا الأمن القومي المتصلة بالدائرة العالمية وإدارة العلاقات مع الدول الكبرى:

لا يمكن لدولة أن تستقر داخلياَ، ولا تحقق مصالحها الخارجية،دون أن تتفاعل مع المجتمع الدولي، ومؤسساته، ووحداته، المختلفة، لذا يجب أن تكون الدولة المصرية، مدركة تماماً،لأهدافها، ومصالحها الوطنية، التي يجب أن تسعى لتحقيقها، وحمايتها، والدفاع عنها.

فيجب تقديم المصالح الوطنية للدولة المصرية، وذلك ببناء علاقات دولية، متوازنة، قائمة على الاحترام، والمنفعة المتبادلة، وعدم التدخل في شئون الغير.

كما يجب رسم دور دولي يضع مصر في مصاف الدول ذات الرؤية، والفاعلية، المستقلة، والمرجحة،لمصالحها الوطنية، دون تنازل عن سيادتها، ودون التبعية لدول أخرى إقليمية أو دولية.

لذلك يجب العمل على تقوية، وتماسك الجبهة الداخلية، والعمل على إيقاظ الوعي على المستوى المؤسسي والشعبي، ورفع الهمم لكي يتم وضع مصر على الطريق الصحيح، لتحقيق أهدافها، ومصالحها الوطنية، على المستوى الدولي، وتبني التفاعل الذي يخدم أهداف أمنها القومي.

المبحث الثالث

أهمية الحفاظ على مؤسسات الدولة الوطنية

لا يخفى على العقلاء من العامة غير المتخصصين، فضلا عن الباحثين في الشئون الأمنية، أو السياسية، أو الاقتصادية، أو الاجتماعية،أو الدينية،أهمية وجود المؤسسات، ذات المهام، والخدمات العامة، المتعددة، والمتنوعة،والتي تُقدم للمواطنين، بحيث أصبح من المسلمات، والبديهيات، الربط بين وجود هذه المؤسسات، وقيامها بدورها المنوط بها، على الوجه الصحيح، وبين وجود الدولة وبقاءها، وبين أَمن، ورفاهية المواطنين، فيها وجودًا، وعدمًا.

كما ثبت تاريخيًا، وواقعيًا، كلما انحرفت، أو انجرفت،المؤسسات الوطنية، أو القوى المدنية أو الدينية عن مهامها، وأدوارها الحقيقية، والصحيحة، كلما تعرض الأمن القومي للدولة للخطر، وتعرضت حياة المواطنين للاضطراب.

إن الدولة بمفهومها الصحيح، لكي تقوم بدورها، وتحقق أهدافها، في « القرن الواحد والعشرين» لا يمكن أن تقوم على حكم جماعة، أو مجموعة، أو عائلة، أو طائفة، فضلا على حكم فرد، وإن قامت فمن المستحيل استقرارها، أو استمرارها على النحو الصحيح.

كما أن الدولة في العصر الحديث، أفرزت مجموعات متعددة من القوى المدنية، والدينية، كجماعات المصالح، وجماعات الضغط، والحركات والجماعات ذات الأدوار السياسية، أو الدينية،والتي أصبح لها دور وتأثير إيجابي، أو سلبي على الدولة، بسبب امتدادها، ونفوذها الداخلي، وتأثيرها

علـى الـرأي العـام الـداخلي أو الخـارجي، أو جـزء كبيـر منـه،أو بسـبب تواصلاتها، وعلاقاتها الخارجية، مع المنظمات، والكيانات، الدولية.

كما ثبت أن هذه القوى المدنية، إذا كانت على وعيٍ تام بدورها في الحفاظ على الأمن القومي وتحقيق أهدافه، من خلال الحفاظ على أن تقوم المؤسسات الوطنية بدورها المنوط بها على الوجه الصحيح، ساهمت بشكل كبير في استقرار وتقدم الدولة، وإن انحرفت عن طريقها الصحيح، كانت أحد مَعاول الهدم في بنيان الدولة، لذا وجب العمل على توعية هذه الجماعات، والقائمين عليها، والمنتسبين لها بالمفهوم الصحيح للأمن القومي المصري، ودور هذه القوى في الحفاظ عليه، من خلال إبراز أهمية الحفاظ على مؤسسات الدولة الوطنية، والحفاظ على أداءها دورها على الوجه الصحيح .

لذا تتجلى هنا الحاجة لإبراز الرؤية للمؤسسات الوطنية، والقوى المدنية، وأهميـة وجودهـا، والعمـل علـى أن يكـون أداءهـا وعملهـا،يحقق أهـدافها الدستورية، والقانونية، والمشروعة، والتي تخدم المصالح العامة، والوطنية للدولة المصرية، بمفهومها الصحيح، وهي الرؤية التي يجب أن تتبناها الدولة المصرية، سلطةً وشعباً، ويتم التوعية على أساسها، حتى يتم تحقيق أهداف الأمن القومي المصري بمفهومه الصحيح، والشامل.

وسوف نتناول ذلك في العناصر التالية:

أولا : المقصود بالمؤسسات الوطنية والقوى ذات التأثير:

١ ـ مفهوم المؤسسات الوطنية:

يمكن تقريب مفهوم المؤسسات الوطنية بأنها هي:

« الكيانات القائمة، بالموافقة مع أحكام الدستور والقانون، لأداء مجموعة من الوظائف، التي تخدم المصلحة العامة، أو المصلحة الوطنية، أو كلاهما، ونُظمت هذه الوظائف حسب الدستور والقانون ».

وقد سبق وقدمنا تعريف «المصلحة العامة» و«المصلحة الوطنية».

وتنقسم المؤسسات الوطنية إلى نوعين من المؤسسات:

وذلك بحسب تبعيتها القانونية، والإدارية، والمالية، لأحد سلطات الدولة الثلاثة من عدمه:

- «مؤسسات رسمية».

- «مؤسسات غير رسمية» .

لكل منها وظائفها، التي بيّنها القانون، وفي إطار الدستور.

٢- المقصود بالقوى الأخرى ذات التأثير:

هي « كل الكيانات، والتنظيمات، والشخصيات التي لا تندرج تحت مفهوم المؤسسات الوطنية، بنوعيها الرسمي وغير الرسمي، ولها تأثيراتها، على ملفات تتعلق بالمصلحة العامة للمواطنين، أو تتعلق بالمصالح الوطنية للدولة المصرية».

ثانيا: أنواع المؤسسات الوطنية:

تنقسم المؤسسات الوطنية إلى نوعين:

النوع الأول:مؤسسات رسمية:

النوع الثاني:مؤسسات غير رسمية:

« وذلك بحسب تبعيتها القانونية، والإدارية، والمالية، لأحد سلطات الدولة الثلاثة من عدمه ».

النوع الأول:المؤسسات الرسمية:

هي المؤسسات التابعة لأحد السلطات الثلاثة، تبعية قانونية، وإدارية، ومالية، بحسب القانون والدستور.

وسوف نلقي الضوء عليها باختصار:

أ-المؤسسات التابعة للسلطة التشريعية:

- المجالس التشريعية والنيابية:

لا دولة إلا بقانون عادل يتوافق عليه، يحكم العلاقة بين مكوناتها، ولا قانون متوافق عليه إلا ما يُعبر عن إرادة شعبية، ولا تعبير عن إرادة الشعب إلا إذا اختار الشعب من يمثله، لسن القوانين، وفقاً لما ارتضاه الشعب من شريعة عادلة.

ولا تقدم إلا برقابة على السلطة التنفيذية، ولا رقيب إلا ما اختاره الشعب، لكي يكون نائبًا عنه، وهم نواب الشعب المنتخبون، بشكل عادل ونزيه.

ويفترض أن تكون هذه المجالس منتخبة، ومعبرة، عن اختيار شعبي لها، بإرادة حرة، في انتخابات عادلة، ونزيهة، وشفافة.

كما يفترض أنها ممثلة للشعب، وتمارس دورها التشريعي، والرقابي، وفق الدستور المعبر عن إرادة الشعب، بهدف تحقيق المصالح العامة، والوطنية للدولة، وكما يفترض أنها تمارس دورها التشريعي، والرقابي بشكل لا يخالف إرادة الشعب، ومعتقداته الدينية، ومصالحه العامة، والوطنية.

فإذا كانت الحالة هذه، فيجب على الدولة سلطةً وشعبًا، أن تحافظ على هذه المجالس، وتدعمها للقيام بدورها المنوط بها، ويلتزمون بالعمل وفق إنتاجها التشريعي، وأدائها الرقابي، وإذا لم تكن الحال كذلك، وجب على الدولة، سلطة وشعبًا، أن تتحد إرادتهم حول إيجاد مجالس نيابية، وتشريعية، تعبر عن إرادة الشعب، ومصالحه، ومطالبه، لأن في ذلك مشاركة غير مباشرة للشعب في السلطة، مما يحمله جزءًا من المسئولية، فيكون أكثر إيجابية ومساهمة، في تنفيذ برامج الحكومة، للنهوض بالوطن، وتجعله لا يُلقي باللائمة بشكل دائم على السلطة،ويصبح شريكًا لها، في تحمل أعباء قرارات،

وبرامج السلطة.

وعلى ما تقدم فمن ضرورات الأمن القومي المصري، إيجاد هذه المجالس المعبرة عن الشعب، ومن أهداف الأمن القومي، الحفاظ على استمرار هذه المجالس المعبرة عن الشعب.

وإذا لم تكن هذه المجالس معبرة عن إرادة الشعب، أو لم تقم بوظائفها التشريعية أو الرقابية على الوجه الصحيح، فيجب إيجاد مجالس معبرة عن الشعب، ولكن بالطرق القانونية،والسلمية، التي يرتضيها الشعب، حتى لا تعم الفوضى،ويتحقق الاستقرار للدولة، ويتم التعبير عن إرادة الشعب الجماعية،وليس إرادة فئة، أو طائفة.

ب- المؤسسات التابعة للسلطة القضائية:

- المحاكم بدرجاتها، وأنواعها، ومجالس التحكيم الذي يرتب أعمالها القانون، والنيابات المتعددة.

لا دولة بلا قانون عادل يحترم، ولا استقرار لمجتمع بلا عدل، ولا عدل إلا بقضاء، ولا قضاء إلا بمحاكم، ولا محاكم إلا بمؤسسات قضائية، مستقرة، تحظى باحترام، وتقدير الدولة سلطة، وشعبًا.

إن وجود مؤسسات تفصل في الخصومات، وترد الحقوق، وتعاقب الجناة، لهو أمر ضروري لحفظ الأمن القومي المصري، فبدون مؤسسات القضاء، تضطرب حياة المجتمع، ويعم الفساد، وتضيع حقوق العباد، ويتسلط الناس بعضهم على رقاب، وأموال،وأعراض بعضهم البعض، بغير حق.

فإن إيجاد مؤسسات تمثل العدالة، وتقيم العدل، هو واجب الدولة سلطة وشعباً، وإن وجدت وجب على الدولة سلطة وشعبًا، الحفاظ عليها، ونشر الوعي بأهميتها، وأهمية تقديرها، واحترام أحكامها.

ومن المسلمات أن تكون المؤسسات القضائية، قائمة على تحقيق العدالة،

وبعيدة عن الفساد، والانحياز لغير العدالة، فتكون أحكامها النهائية الباتة غير القابلة للنقض، هي عنوان العدالة، فإذا حدث وانحاز بعض القضاة بعض الوقت لغير العدالة، وابتعدوا عن تطبيق القانون، فلا تهدم المؤسسات القضائية بكاملها، ولا يطعن في جميع قضاتها، لأن هدم المؤسسات القضائية، هدم لكل أسباب تحقيق العدالة، سواء في الفصل بين الخصومات، أو معاقبة الجناة، أو رد الحقوق.

فإن كان عدد من القضاة، ابتعد عن العدالة لفساده، فهناك آلاف القضاة يقيمون العدالة، وهناك من الطرق القانونية، والسلمية، والسياسية، التي يمكن بها إعادة مسارات العدالة، إلى الاتجاه الصحيح، وتحقيقها.

فدعاوى هدم المؤسسات القضائية، هي دعاوى لهدم العدالة في الحاضر والمستقبل، لأن مؤسسات العدالة والقضاء، لا يمكن استبدالها في يوم وليلة، أو حتى عام، أو أعوام، هذا إن صدق الزاعمون أن جميع المؤسسات القضائية فاسدة، وهو زعم غير صحيح، لأن محاكم مصر المختلفة، تمتلئ بالقضاة الشرفاء الذين يقيمون العدالة.

أما دعوات الإصلاح التشريعي، والقانوني، ومحاسبة الفاسدين، وعرضهم على الجهات القضائية، المنوط بها التحقيق في مثل هذه الاتهامات، أو انتظار الظرف المناسب للإصلاح القضائي، بأيدي الشرفاء من شيوخ القضاء، فهذه هي دعوات لإقامة العدالة، على النحو الصحيح، فهذا الواجب والصواب.

ج- المؤسسات التابعة للسلطة التنفيذية:

المؤسسات العديدة تتبع السلطة التنفيذية، وبشكل عام، يمكن القول أن جميع المؤسسات الرسمية، تتبع السلطة التنفيذية، باستثناء المؤسسات التابعة للسلطة التشريعية، والسلطة القضائية، التي سبق ذكرها.

والمؤسسات التابعة للسلطة التنفيذية، في مجملها، وأغلبها، لا يمكن للدولة المصرية الاستغناء عنها، وسوف تضطرب حياة المواطنين بدونها، ولا

يمكن استبدالها بغيرها من المؤسسات الأخرى، ولا يُغني عنها الجهود الذاتية للمواطنين، ولا يصلح استبدالها بمستثمر أجنبي، وهذا يظهر أهمية، وضرورية وجود هذه المؤسسات، للحفاظ على المصالح العامة، والوطنية للدولة المصرية، وبالتالي هي أساسية للحفاظ على الأمن القومي المصري.

لذلك يمكن القول: إن دعوات هدم بعض المؤسسات، هي دعاوى غير صائبة، بل تهدد الأمن القومي للدولة المصرية للخطر، ولا يصح ولا يصلح الاستجابة لهذه الدعوات، لأنه لا يمكن هدمها في يوم وليلة، لأن هدمها لا يكون إلا بالقوة، والهدم بالقوة، هو هدم طويل الأمد، وهو هدم للدولة المصرية، وإن تم في وقت قصير، فإذا تم الهدم، فيصعب بناء بدائلها في يوم وليلة أو وقت قصير، بل تترك الدولة فارغة من هذه المؤسسة، فتحرم الدولة من وظائف هذه المؤسسة، وهو ما يعرض الأمن القومي للخطر، « بحسب المفهوم الصحيح الذي قدمناه »

وسوف نتعرض لبعض من المؤسسات الرسمية، الهامة التابعة للسلطة التنفيذية، لنُظهر أهميتها، وأهمية الحفاظ عليها، وأهمية أن تقوم بأداء دورها، على الوجه الموافق للدستور والقانون .

المؤسسة الأولى:مؤسسة الجيش المصري:

سنلقي الضوء على أهمية القوات المسلحة، لوجود الدولة المصرية مستقرة، وأهمية وجود مؤسسة محترفة تديرها، وفق الدستور والقانون،على غرار إدارة الجيوش في الدول الديمقراطية المتقدمة، كما سنلقي الضوء على الادعاءات الخاطئة على الجيش المصري، ونناقش بعض ما يتم تداوله على القوات المسلحة في بعض وسائل الإعلام الغربية، وذلك في العناصر التالية:

- لا دولة بلا جيش يحميها:

لا حماية لأرض الوطن، ولا حياة طبية لمواطن، ولا كرامة لمواطنين، إلا بوجود جيش وطني، قادر على حماية أرض الوطن، وشعبه، من العدوان

الخارجي، و لن يقوم جيش وطني إلا بسواعد وجهود أبناء الوطن.

إن القوات المسلحة للدولة، هي جزء غالي من جسد شعبها، لا غنى لأحدهما عن الآخر، فلا ينفصل ولا ينعزل عن باقي الجسد، وإلا فسد حال كلاهما، فلا دولة بلا جيش، ولا جيش بدون دولة.

وعلى ما تقدم فإيجاد جيش وطني، قوي، محترف، يؤدي مهامه، حسب الدستور والقانون،ويحظى بحب، وتقدير الشعب، هو قضية أمن قومي للدولة، لا يمكن التفريط فيها.

- لابد من وجود مؤسسة محترفة تدير القوات المسلحة:

وهنا تتجلى ضرورة،وجود مؤسسة وطنية، تدير الجيش على غرار ما تُدار به الجيوش المحترفة، في الدول الديمقراطية المتقدمة، كما تتجلى أهمية، أن يحظى أشخاص هذه المؤسسة، بالثقة، والاحترام، والتقدير الكامل من الشعب، ومؤسساته الأخرى، ولا يمنع ذلك من مسائلتهم وفقا للدستور والقانون، إذا نسب إلى أحدهم ما يوجب ذلك قانونًا، فلا أحد فوق القانون أو بعيداً عن المسائلة في الدول المتقدمة .

كما أنه من الضرورة أن تكون مهمة هذا الجيش الأساسية، هي الدفاع عن أرض الوطن والمواطنين من العدوان الخارجي، وأن تكون مهامه، محددة بالدستور،والقانون، وأن توفر له الدولة الإمكانيات،التي تجعله قادرًا على تنفيذ وظائفه، ومهامه.

- لابد وأن يحظى جميع المنتسبين للقوات المسلحة على وجه العموم بالثقة والتقدير:

في الدول المتحضرة والمتقدمة، لأن شعوبها واعية،لابد وأن يحظى هذا الجيش بالتقدير والاحترام اللائقين، لأن تقدير الشعب لجيشه، هو تقدير من الشعب لنفسه وأبناءه، كما أن من الهام أن تَحذر الدولة من خلق حالة من

التمييز، والفوقية، والاستعلاء للمنتسبين إلى القوات المسلحة، عن باقي مكونات الشعب، لأن هذا يخلق نوعًا من الاحتقان المجتمعي، لا يصب في صالح الدولة، ولا صالح قواتها المسلحة.

****هناك فرق بين التقدير وبين التمييز الذي يؤدي إلى آثار سلبية تهدد الأمن القومي:**

فالتقدير المعنوي للجيش، يجب أن يكون ثابتًا في الوعي المجتمعي العام، وعدم التمييز المادي، وعدم الاستعلاء المعنوي، يجب أن يكون ثابتًا وواضحًا في السلوك العام للمؤسسة العسكرية، وللمنتسبين لقواتنا المسلحة، كما يجب على السلطات الحاكمة، عدم إحداث فجوات مادية ومعنوية كبيرة،بين المنتسبين للمؤسسات الأخرى والمنتسبين للقوات المسلحة، لأن الانتساب الوظيفي للقوات المسلحة، لا يقل، ولا يزيد وطنية، وقيمة، عن الانتساب الوظيفي للمؤسسة الأمنية الداخلية، « الشرطة» أو الانتساب الوظيفي للمؤسسة الصحية،«وزارة الصحة» أو الانتساب الوظيفي للمؤسسة التعليمية، «وزارة التربية والتعليم» أو الانتساب الوظيفي للمؤسسة القضائية، «القضاء» أو غيرها من المؤسسات، حتى لا يتم خلق حالة من الاحتقان المجتمعي، والانقسام الطبقي، لأن ذلك يؤثر سلبًا على الأمن القومي المصري.

**** دعوات خاطئة تهدد الأمن القومي المصري يجب مواجهتها:**

هناك دعوات خطأ، وخاطئة، يعلنها البعض في وسائل التواصل الاجتماعي، وبعض وسائل الإعلام، تنادي بهدم الجيش المصري، أو تقسيمه، أو تسريحه، أو جر الشعب أو جزء منه في صدام مسلح، ضد الجيش المصري، ويتهمون الجيش بالخيانة، ويتهمونه بقتل الشعب.

فهذه الدعوات جميعها تعرض الأمن القومي المصري للخطر، بل ويمكن أن يتم وصف متبنيها، ومروجيها، بالخيانة لدينه، ووطنه، لأنه يترتب على

الاستجابة لهذه الدعوات، استباحة دماء المصريين، بعضهم لبعض، والمسلمين بعضهم لبعض، وإضعاف الولاء المتبادل،نحو الوطن بين مكوناته، لذلك من الضروري مناقشة هذه الدعوات وإظهار زيفها.

**** مناقشة الدعوات الباطلة والخاطئة التي تعرض الأمن القومي للخطر:**

١- اتهام الجيش بالخيانة، دعوى باطلة، فلا توجد جيوش وطنية خائنة:

الجيوش الوطنية، المكونة من أبناء الوطن، كالجيش المصري، لا يمكن وصفها بالخيانة، لأن الجيش البالغ عدده مئات الآلاف من المصريين،مكون من الشعب، بل إن كل أسرة، ممثلة في هذا الجيش، فوصف جيش بالخيانة، وصفٌ للشعب بالخيانة، وهي دعوى غير منطقية، لأن هذا يعني أن «الشعب يُخون نفسه»، ولكن من المنطقي أن يتهم شخص ما منتسب للجيش بارتكاب خيانة، أو فساد أو جريمة، وهذا يحدث في كل جيوش العالم، ولكن هناك آليات قانونية، لمحاسبة، ومسائلة مثل هؤلاء الأشخاص مهما كانت رتبتهم، ومكانتهم، ومهما طال الزمن، فإن ماتوا فسوف يحاكمهم التاريخ، والأجيال التي تليهم.

٢- دعوات هدم الجيش وبناء غيره، دعوات باطلة، فإن تحققت هدمت جيشاً ولن تبنى غيره:

إن التحريض على هدم الجيش المصري، ليست جريمة في حق الوطن والمواطنين فقط، بل هي جريمة، وخديعة لدفع الشعب، لمواجهة جيشه، وجريمة، وخديعة لدفع الجيش، لمواجهة شعبه، ورغم أن جيشاً بحجم الجيش المصري لا يسهل هدمه، ولكن لو افترضنا، أنه هُدم كما يريد هؤلاء، فهل يسهل بناء جيش غيره؟؟ الإجابة لا، فبناء الجيوش بعد هدمها كبناء دول بعد هدمها، فالاستجابة لهذه التحريض، خيانة للدين والوطن، ومكوناته جميعها.

٣- دعوات تقسيم الجيش ليقاتل بعضه بعضاً، دعوى لهدم الدولة

المصرية وتدمير شعبها:

إن التحريض، على أن يخرج جزءٌ من الجيش، ليواجه باقي الجيش، هو في حقيقته تدمير للدولة المصرية، ومحاولة للزج بالمصريين، في مستنقع الحروب الأهلية، التي تُهلك الحرث والنسل، فيجب التحذير، من هذه الدعوات التحريضية، ونشر الوعي العام بخطرها، وخطر أمثالها، على الأمن القومي المصري.

٤- دعوات تسريح الجيش، وبناء غيره دعوات خبيثة، تمهد للفوضى واحتلال الوطن.

إن هذه الدعوات خبيثة، وغبية، ولكي نبرهن على خبثها، وغبائها، نطرح الأسئلة التالية:

- هل يعقل أن تمتلك دولة جيشاً فتسرحه؟
- وهل تسريح الجيوش سهل؟
- وماذا يكون عمل القادة والجنود إذا تم تسريحهم؟
- وما هو مصير الأسلحة التي في حوزتهم؟
- ومن سيحرس هذه الأسلحة؟
- ومن يستطيع استعمال هذه الأسلحة في حال تسريحهم ؟
- ومن يحمي البلاد في الفترة التي بين تسريح الجيش وبين بناءه؟
- وكم سنة تحتاج الدولة المصرية لبناء جيش جديد؟
- ومن سيقوم بتدريب ذلك الجيش وإعداده؟
- هل القادة، والضباط، وضباط الصف، الذين تم تسريحهم، هم الذين سيبنون هذا الجيش الجديد ويدربونه؟ أم قوى أجنبية؟
- أم مجموعة من المصريين الهواة، الذين لا يحسنون إلا الحديث والحديث

فقط هم الذين سيبنونه ويدربونه ؟

فهذه الدعوات يتسم مطلقوها بالغباء الشديد، أو الخبث المقيت .

٥- دعوات الصدام المسلح مع الجيش، دعوات خبيثة لسفك دماء المصريين بيد بعضهم:

إن مثل هذه الدعوات الخبيثة، في حقيقتها، تدعوا الشعب ليسفك دمه بنفسه، ليقتل الأخ أخيه، والابن أبيه، فهذه الدعوة الخبيثة، تحمل في طياتها، دلائل خبثها وفسادها، فيجب مواجهتها والتحذير من شرها.

٦- دعوات نسبة قتل المعتصمين في رابعة والنهضة للجيش المصري بأكمله، دعوات خاطئة، وغير عادلة:

حسب التقارير الصادرة رسمياً، أن عدد من قتلوا من المعتصمين في ميادين رابعة والنهضة يتراوح بين ثمانية مائة معتصم، وألف ومائتي معتصم، وحسب تقرير مجلس حقوق الإنسان المصري أنه كان هناك إفراط في استخدام الرصاص، إذًا فلا شك عند كل باحث منصف، أو متابع موضوعي، أن ما حدث في فض اعتصامي رابعة والنهضة من قتل للمعتصمين غير مبرر، وجريمة يجب التحقيق فيها، ومعرفة جميع ملابساتها، ويُجاب عن كل الأسئلة المتعلقة بها، ومن المسئول المباشر؟ وغير المباشر عنها؟ ومن باشر القتل؟ ومن أمر به؟ وما هو حقيقة الأمر الذي صدر؟ وما مدى التزام المباشرين للقتل للأمر الصادر؟ وما هي حقيقة هوية من باشر القتل؟ ومن أمر به؟ وما هي مبررات الآمر بالقتل؟ والمباشر له؟

كل هذه أسئلة ليست مشروعة فقط، بل هي أسئلة واجبة، وواجب الحصول على إجابتها، على وجه متيقن فيه من صحتها، حتى يتم مثل هذا الاتهام السابق .

فبالرغم من كل ما تقدم نقول: إن من الخطأ، والمغالطة، والمخادعة، نسبة

القتل للجيش المصري جميعه، وتحميل كل قيادات، أو أفراد الجيش هذا القتل، فالمباشرون للقتل يمكن أن لا يتعدوا أصابع اليدين، أو على أسوأ تقدير لا يتعدوا العشرات.

فكيف يُتهم مئات الآلاف من القادة، والضباط، والجنود، بأنهم هم من قتلوا المعتصمين؟

وكيف تلصق تهمة القتل، لكل الدُفعات من القادة، والضباط، وضباط الصف، والجنود، السابقة، والتالية، سواء من عاصرت أو لم تُعاصر الفض ؟

الخلاصة:

هناك قتل حدث، لمئات المصريين المعتصمين السلميين، حسب التقارير الرسمية للدولة المصرية، وهناك ظلم حدث،وتَألم ويتألم به مئات الآلاف، بل الملايين من ذوي، وأقارب، وأصدقاء، الذين قتلوا، ولا يجب إهمال هذه المظلمة، ومن المعلوم أنه لم يتم التحقيق فيها، ولابد من التحقيق فيها، وسوف يتم التحقيق فيها يوما ما، لأن الحقيقة لا يمكن أن تُمحى، والتاريخ حتما سيذكر التفاصيل، وسوف يحاسب كل من أجرم، كما سوف يبرأ كل من لم يجرم، وإن تعذر عقاب الدنيا، فعقاب الله الواحد القهار، قادم لا محالة، أما تحميل الجيش ذلك فقد بيّنا خطأه، ويجب أن يعي الجميع خطأ هذا الاتهام، وخطره على الأمن القومي المصري.

٢ـ مؤسسة الأمن الداخلية « الشرطة »:

عند الحديث عن مؤسسة الأمن الداخلي، « الشرطة المصرية» يجب على الباحثين، إلتزام الموضوعية، ولا سيّما عندما يتعلق الحديث بأهمية المؤسسة الشرطية، وعلاقتها بالأمن القومي، وأثر هذه العلاقة، سلبيًا، وإيجابيًا، على الأمن القومي المصري.

كما يجب الابتعاد قدر الإمكان عن تأثير التجارب الشخصية، أو القريبة، مع هذه المؤسسة خاصة إذا كانت تجارب لها أثر سلبي، لماذا؟ لأن الحديث

عن أهمية المؤسسة الشُرطية، وعلاقتها بالحفاظ على الأمن القومي، وأثر مؤسسة الشرطة على الأمن القومي، أكبر من دلالات أو أثر تجربة شخصية، أو جماعية، مع مؤسسة الشرطة في فترة زمنية ما، طالت أو قصرت.

وعليه فيجب إزاحة العوائق، التي تمنع الرؤية الحقيقية، الدالة على أهمية وجود هذه المؤسسة للأمن القومي المصري، حتي يتمكن الباحث من التقييم الموضوعي، والطرح الصادق، ليقدم المقترح المُصلِح، لما يظهر من قصور، في أحد وظائف هذه المؤسسة.

وسوف نلقي الضوء على هذه المؤسسة بشيء من الاختصار في مجموعة من العناصر التالية:

- أهم وظائف المؤسسة الشرطية وأهدافها:

يمكن إجمالًا واختصارًا، القول بأن أهم وظيفة، وهدف للمؤسسة الشرطية،قياساً على الدول الديمقراطية المتقدمة، هي:« **تحقيق أمن المواطن** »

والمقصود بذلك، هو تحقيق الشعور التام للمواطن، -«كشخص » و«كجماعة وطنية»- بالأمن على نفسه، وذويه، وماله الخاص، والمال العام، والمؤسسات العامة، والخاصة، وأثناء عمله، وأوقات أجازاته، وترفيهه، واتصالاته، ومواصلاته، وتحركاته، وفي مسكنه، وعلى أي بقعة من أرض وطنه.

وليس من وظائف المؤسسة الشرطية، لكي تحقق الأمن الداخلي،- كما يظن البعض- قمع المواطن، أو إخافته، أو كسر كبرياءه، أو دهس كرامته، أو استخدامه كمرشد، ومتلصص على جيرانه، وزملاءه في العمل، أو إذلاله داخل أقسام الشرطة، وأماكن الاحتجاز، أو جعل السجون مكان لتدوير المجرمين، وإنتاج أصناف متطورة، وخطيرة من الجريمة، ومن محترفي الإجرام، ولا من وظائفها أن تعقد الصفقات مع بعض المجرمين، لبعض

الوقت، ليسمح له بممارسة نشاطه الإجرامي، لفترة زمنية يعقبها القبض عليه، ولا من وظائفها حماية بعض الأشخاص دون باقي المواطنين، وحماية مناطق السادة، والأغنياء، وترك مناطق الفقراء دون حماية، فكل هذه جرائم يعاقب عليها القانون المصري، وكل القوانين في الدول المتحضرة، وهذا ما يجب نشره، لإحداث وعي عام، مجتمعي، ليعلم الجميع حقوق المواطن، ووظائف رجل الشرطة، ولكي تظهر الوظيفة الأساسية لرجال الشرطة .

- أهمية المؤسسة الشرطية في الحفاظ الأمن الداخلي والأسئلة الحرجة:

لكي ندرك طبيعة العلاقة، بين ضرورة وجود المؤسسة، وضرورة قيامها بوظائفها، وبين وجود مجتمع آمن، لابد من طرح سؤالين ونجيب عنهما بموضوعية، بعيدًا عن الشَخصَنة، والفردية وهما:

السؤال الأول:كيف تكون أوضاع المجتمع في حال عدم وجود مؤسسة تحقق وتحافظ على الأمن الداخلي ؟

الإجابة:

سيتحول المجتمع إلى غابة، وسيأكل القوي الضعيف، ويستعبد الغني الفقير، وتنتهك أعراض النساء، والفتيات، ويكثر القتل، وتتفشى البلطجة، ولا يأمن الرجل على أهله، أو ماله، أو نفسه، وتتعطل الأعمال، والمصالح، وسيسقط الجزء الأكبر من المجتمع، في مستنقعات الجهل، لغياب الأمن في المؤسسات التعليمية، والمرض، لغياب الأمن في المؤسسات الصحية، والبطالة والفقر، لغياب الأمن في جهات العمل، الإدارية، والصناعية، والتجارية، وينقطع التواصل المجتمعي بين المواطنين في المحافظات، والقرى المختلفة، لغياب الأمن في الطرق، ووسائل المواصلات.

«هذه باختصار، ستكون أوضاع المجتمع المصري، فهل يرغب في هذه الأوضاع مصري عاقل»؟ أيً كان دينه، أو فكره، أو خياراته السياسية، معارضًا كان للسلطة أو مؤيدًا لها، هل يرى أحد في ذلك خير ؟؟

السؤال الثاني: مع كل ما ينسب لمؤسسة الشرطة، سواء كان حقيقيًا أو مكذوبًا عليها، وسواء كان مبالغًا فيها أو غير مبالغ فيه، فهل بقاءها ضروري لأمن المجتمع مع كل هذا المنسوب إليها؟ أم هدمها، أو محاولة تعطيلها عن أداء وظائفها أفضل ؟

الإجابة:

بالقطع بقاء مؤسسة الشرطة، مع كل ما ينسب لها، هامٌ، بل وضروريٌ، لا غنى عنه لحفظ أمن المجتمع، كما سبق وبيّنا، وهذا لا يمنع من البحث الدائم، والعمل الجاد لمعرفة أقرب، وأفضل الوسائل للقضاء على السلبيات، أو تقليلها بشكل قانوني، وآمن، ليحقق الصورة المثلى، لما يجب أن تكون عليه مؤسسة الشرطة الوطنية، فما زالت المؤسسة الشرطية، تقوم بعمل كبير في حفظ الأمن، وتحقيقه، في أفرع كثيرة من فروع الأمن الداخلي، فالحفاظ على الجهد المبذول، والعمل على مضاعفته، وتعظيمه، أولى من هدمه، وتعطيله.

** **أهمية أن تحظى المؤسسة الشرطية ومن ينتسبون إليها بالثقة والتقدير:**

في الدول المتقدمة، والمتحضرة، لأن شعوبها واعية، لابد وأن تحظى المؤسسة الشرطية، والمنتسبون إليها، بوجه عام، بالثقة، والتقدير، لأن شرف الدور الذي تقوم به عظيم، وجليل، فهي المؤسسة، المنوط بها السهر على أمن المواطن، لتحرس ماله، ونفسه، وأهله، وكل ما هو غالي عنده، من الاعتداء، أو الانتهاك، فلابد وأن تكون محل تقدير، وثقة المجتمع ومؤسساته الأخرى، هذا على وجه العموم والخصوص أيضًا، ولكن هذا التقدير، والثقة، لا يمنع أن المنتسبين إليها بشر، والبشر يعتريهم الخطأ، والخطيئة، والفساد، والإجرام، فلا يمنع التقدير العام، والثقة العامة، أن يحاسب الذي يرتكب ما يوجب المسائلة القانونية، ويحاسب وفق آليات المحاسبة القانونية، والإدارية، والقضائية.

**** هناك فرق بين التقدير وبين التمييز الذي يؤدي إلى آثار سلبية تهدد الأمن القومي المصري:**

يجب أن تحظى المؤسسة الشرطية، ويحظى المنتسبون إليها، بالتقدير المعنوي المجتمعي، والثقة التامة، ولكن هذا لا يعني أن يتم التمييز للمنتسبين لهذه المؤسسة، بشكل يأتي بآثار سلبية، على النظرة المجتمعية لهذه المؤسسة، والمنتسبين إليها، بحيث يخصم من التقدير الكبير لها، أو الثقة التامة فيها .

فتمييز المنتسبين لهذه المؤسسة ماديًا، ومعنويًا، ومجتمعيًا، دون غيرهم من المنتسبين لباقي مؤسسات الدولة، يأتي بآثار سلبية، فالتقدير المعنوي لمؤسسة الشرطة، يجب أن يكون ثابتًا في الوعي المجتمعي العام، وعدم التمييز المادي، وعدم الاستعلاء للمؤسسة، والمنتسبين إليها، يجب أن يكون ثابتًا، وواضحًا في السلوك العام للمؤسسة الشرطة، وللمنتسبين لها .

كما يجب على السلطات الحاكمة، عدم إحداث فجوات كبيرة مادية، ومعنوية، بين المنتسبين للمؤسسات الأخرى، والمنتسبين لمؤسسة الشرطة، لأن الانتساب الوظيفي لمؤسسة الشرطة، لا يقل، ولا يزيد وطنية، وقِيمةً، عن الانتساب الوظيفي للمؤسسة العلمية،«وزارة التربية والتعليم»، أو«وزارة التعليم العالي والبحث العلمي» أو الانتساب الوظيفي للمؤسسة الصحية،«وزارة الصحة» أو الانتساب الوظيفي للمؤسسة القضائية،«القضاء» وغيرها من المؤسسات، حتى لا يتم خلق حالة من الاحتقان المجتمعي، والانقسام الطبقي، لأن ذلك يؤثر سلبًا على الأمن القومي المصري.

**** بعض السلبيات المنسوبة لمؤسسة الشرطة، لمحاولة القضاء عليها بالطرق القانونية والسلمية للحفاظ على الأمن القومي:**

هناك سلبيات عديدة، تتحدث عنها وسائل الإعلام، المؤيدة للسلطة، أو المعارضة لها، وكذلك صحف، ووسائل إعلام، محلية، ودولية، وكذلك

منظمات حقوقية، دولية، ومحلية، ومنها المجلس القومي للحقوق الإنسان، وهو جهة حكومية، وخاصة فيما يتعلق بالملفات المتعلقة ببعض من لهم نشاط سياسي، معارض، أو مناهض للسلطة، أو المتهمين و المحكومين في قضايا سياسية.

ويؤكد ذلك أيضًا، اتهام العديد من المنتمين لمؤسسة الشرطة، والذين قدمت المؤسسة الشُرطية بعضهم للقضاء، بسبب فسادهم، أو لارتكابهم جرائم يعاقب عليها القانون، بشكل مجموعات، أو فرادى، أو لسوء استخدامهم المنصب أو الوظيفة، أو لانتهاكات ضد حقوق الإنسان، أو الاعتداء على المواطنين.

كما أنه يوجد أشكال من الجرائم، لم تستطع مؤسسة الشرطة، حتى الآن كما هو معلوم للكافة، تحقيق القضاء عليها، أو الحد منها بشكل كبير، ومنها ظاهرة تجارة،وتعاطي المخدرات، التي يتم ممارستهما، بشكل علني في كثير من المناطق الشعبية، والمناطق الريفية، وأطراف التجمعات السكنية، في المناطق الزراعة،(فيما يعرف بدواليب المخدرات) .

والجريمتان،الاتجار والتعاطي، لهما أبعاد، ومخاطر كبيرة، على الأمن القومي المصري، من وجوه عديدة، وهما البوابتان الأوسع، لولوج المتعاطين والمتاجرين، منهما، أو بعدهما، لارتكاب عشرات الجرائم، التي تكدر الأمن الداخلي للمجتمع، وتهدده.

فعلى ما تقدم، ونحوه، لا تجد متابعاً، أو باحثاً متخصصاً، صادقاً، ومنصفاً، ينكر هذه السلبيات ومثيلاتها .

ولكن كيف يتم التعامل مع هذه السلبيات ؟

فهل التعامل معها بالمطالبات بهدم المؤسسة الشرطية؟

أو بالتحريض الدائم عليها، وعلى الصدام العنيف، أو المسلح معها؟

هذه الأسئلة ونحوها تطرح نفسها هنا.

والصواب التعامل مع هذه السلبيات، يكون بالطرق السلمية، والقانونية، والشرعية، والوطنية، ونشر الوعي العام بضررها على المؤسسة الشرطية، وعلى الأمن المجتمعي، وعلى الأمن القومي المصري، ولا يصح الرضا بها، أو إقرارها، أو التعامل الخطأ معها، بحيث تتفاقم أو يتم تضخيمها بحيث تتلاشى بجوارها كل الجهود الأمنية، الكبيرة والمؤثرة في الحد من الجريمة، في الفروع الأخرى.

**** بعض الدعوات الخطيرة التي يمكن أن تهدد الأمن القومي، نحذر منها، ونقدم الطرح الصحيح لتفادي أضرارها:**

مجموعة من الدعوات، التي تؤثر قطعًا، بشكل سلبي، على أداء مؤسسة الأمن الداخلي«الشرطة»، وعلى أداء المنتسبين إليها، كما تهدد - من وجهة نظرنا - الأمن القومي المصري،سواء كان لها دوافع، وأسباب حقيقية، أو لا يوجد لها أي مبررات، أو أسباب، ومن هذه الدعاوى ما يلي:

١- الإدعاء بأن مؤسسة الشرطة تحارب الإسلاميين عن عقيدة و تحارب كل ما هو إسلامي عن عقيدة، وبالتالي تحارب الإسلام:

قطعًا، على مدى عقود مضت، أغلب الذين وقع عليهم انتهاكات لحقوقهم الأساسية، هم من المنتسبين لبعض التيارات الإسلامية، أو المتعاطفين معهم، أو المتعاطفين مع مطالبهم، بدليل عشرات الآلاف من أحكام التعويض التي صدرت لصالحهم، عن الانتهاكات التي صدرت بحقهم، وقد وقع على نطاق محدود، انتهاكات لغير المنتسبين للتيارات الإسلامية، وغير المتعاطفين معهم.

ولكن ليس معنى هذا، أن المؤسسة الأمنية تحارب الإسلاميين،لرغبة شخصية،أو عقائدية عند المنتسبين إليها، وتحارب كل ما هو إسلامي عن عقيدة، ومن ثم تحارب الإسلام.

ولقد أجرينا بحثًا، وأدرنا نقاشًا، وحوارًا طويلا، لأيام عديدة متتالية، كان يديره ويترأسه فضيلة الدكتور عصام دربالة - رحمه الله تعالى- حول إدعاء البعض في كثير من وسائل الإعلام، والتواصل الاجتماعي، أن الصراع القائم عقب ٢٠١٣/٧/٣ هو حرب على الدين، وحرب على المسلمين، وهي حرب عن عقيدة يمارسها الجيش، والشرطة، والقضاء، ومن يساعدهم، على الذين يريدون تطبيق الشريعة الإسلامية، لأنهم كارهون للإسلام، وللمسلمين .

وخلصنا في هذه البحوث والدراسات الموضوعية والواقعية، إلى أن هذا الإدعاء غير صحيح، ويمكن حصر واختصار بعض نتائجه فيما يلي:

أ- مصطلح الحرب، أو مصطلح الصراع، يطلق على القتال العسكري، وإن كان يطلق مجازًا في بعض الأحيان على المنافسات، والخصومات، والأزمات السياسية، ونحوها.

ب- إن صح تسمية الأزمة التي حدثت عقب ٢٠١٣/٧/٣ بالصراع أو الحرب، فهو صراع، وحرب سياسية.

ج- لم تكن حربًا ضد المسلمين، ولكنها ضد بعض المنتسبين لبعض التيارات الإسلامية، دون غيرهم من المسلمين، بل دون غيرهم من المنتسبين لباقي التيارات الإسلامية، والمتعاطفين معهم، والمؤيدين لحقهم في الاستمرار في السلطة، والرافضين للانقلاب الذي حدث على الرئيس المنتخب في حينها.

هـ- إن ما حدث من انتهاكات، ومظالم، لم يكن ليحدث، لو تم التعامل مع الأحداث فيما قبل ٢٠١٣/٧/٣وقبل الفض، بشكل أكثر عقلانية،وواقعية، من الرئيس الذي كان في السلطة، وجماعته التي كانت تحكم حينها، (وإن كان ذلك لا يبرر المظالم التي حدثت بأي حال من الأحوال).

د- إن الحملة التي حدثت عقب ٧/٣ المستهدف الأول فيها، هم من

يرفضون ما حدث، دون النظر لفكرهم، أو دينهم، فكيف يقال أن المستهدف هم المسلمون لإسلامهم، والإسلام لرفضهم له؟

وهذا الاستهداف، كان بدافع سياسي، ولم يكن بدافع ديني أو عقائدي.

ع-إن اتهام المؤسسة الأمنية،والمنتسبين إليها جميعاً، وهم يبلغون مئات الآلاف بحرب الإسلام، ثم جعل هذا حكمًا، يتم تعميمه على أعيانهم، لايصح، وهذا اتهام خطأ شرعًا، وعقلًا،وهو خطأٌ كبيرٌ، لأنه يترتب عليه أحكام بالكفر والخروج من الإسلام، وهذا مخالف للشريعة وأحكامها.

«وهذا الإدعاء فيه مخالفة شرعية، فضلاً على أنه يعرض أمن الوطن للخطر، لما فيه من تحريض الشعب على المؤسسة الأمنية، وتحريض المؤسسة الأمنية ضد الشعب، وهذا يقسم المجتمع، ويفتته، لأن مئات الآلاف من المنتسبين للشرطة لهم امتدادات أُسرية مع ملايين المصريين»

٢ـ الإدعاء بأن مؤسسة الشرطة تقدم الأمن للأغنياء والمناطق المأهولة بالطبقات الراقية:

نعم، قد تكون الخدمات الأمنية في المناطق الراقية، تحظى بأعلى مستويات الأداء الأمني، بدليل انخفاض نسبة الجرائم في هذه المناطق، كما تختفي المظاهر العلنية لبعض الجرائم،كالبلطجة، والمشاجرات بالأسلحة البيضاء والنارية، وكالاتجار بالمخدرات، وتعاطيها، بشكل علني، قياسًا على المناطق الفقيرة، والشعبية، التي تنصب فيها أسواق علنية على مدار الساعة، ويتم تعاطي المخدرات، بشكل معلن في الشوارع، وفي الأفراح الشعبية، وفي ميادين المناطق الشعبية.

كما أنه يحظى غالبًا، ذوي الهيئات، والنفوذ المادي، والمعنوي، بمعاملة طيبة داخل أقسام الشرطة، وفي اللجان المنصوبة على الطرق، خلافًا للعامة.

ولكن كل ما تقدم، لا ينفي أهمية دور المؤسسة الأمنية، في تحقيق الأمن في المناطق الشعبية، والفقيرة، والمناطق الريفية، والمناطق النائية، سواء في

القرى الممتدة في زمام القاهرة الكبرى، والوجه البحري، والصعيد، أو غيرها .

ولولا وجود الشرطة، وقيامها بأداء دورها، بشكل كبير، في مواجهة جرائم البلطجة، والاعتداء على الأموال، والأنفس، لكانت مصر غَرقى بالمظالم، المتعلقة بسرقة الأموال، وانتهاك الأعراض، واغتصاب الحقوق، والبلطجة، وجرائم الاعتداء على النفس، ولم يأمن مواطن على ماله، ونفسه، وذويه، فلا يستطيع منصف، أو مهتم بالشأن الأمني،أن يتجاهل أداء الشرطة، في هذه الملفات، بل من اليقيني إن وجود الشرطة في حد ذاته، يمثل رادعاً لأغلب المجرمين، ورادعًا لأغلب الذين يريدون ارتكاب جرائم.

كما أنه لا ينكر متابع، أن الأصل عندما يدخل مواطن قسم شرطة، قاصدًا تقديم بلاغ، أو طالبًا لحماية، أو يريد السؤال عن شيء يعامل بشكل لائق، وطبيعي، و يستجاب لبلاغه، ويقدم له الخدمة، وغير ذلك مما يذكر من سلبيات، هو استثناء، نعم، هو موجود، ولكن ليس مقنن، أو متلازم .

٣- الإدعاء بأن مؤسسة الشرطة هي المسئولة وحدها عن انتشار تعاطي وتجارة المخدرات:

لا شك من أن تجارة المخدرات، وتعاطيها، أصبح ظاهرة علنية، فتجار المخدرات، يعرفهم القاصي، والداني في كل منطقة، ويبيعون بشكل معلن، بل أصبح ما يسمى (دواليب المخدرات) ظاهرة، والمتعاطون لا يجدون مشقة في التعاطي، بشكل معلن في الشوارع، والأفراح، وبعض المقاهي، ولا شك من أن جزءًا كبيرًا من المسئولية، يقع على عاتق المؤسسة الشرطية.

ولكن القول بأن المسئولية، تقع وحدها على مؤسسة الشرطة، قول غير صحيح، لأن تعاطي المخدرات، والاتجار بها،هما جريمتان، يجب أن يتصدى لهما المجتمع، وجميع مؤسسات الدولة الثلاثة، بداية من منع دخولها البلاد، سواء عن طريق التهريب، من المنافذ الحدودية أو عن طريق التهريب

من الحدود، ثم التوعية بأضرار المخدرات، ووضع قوانين وتشريعات تحد من التعاطي، انتهاءً بالتفاعل الايجابي من المجتمع، لمنع هذه التجارة بشكل معلن، والتعاون مع الدولة والشرطة، لمنع تفشي ظاهرتي التعاطي، والاتجار للمخدرات.

٤- الإدعاء بأن ما يفعله أحد القيادات أو الأفراد المنسوبين لمؤسسة الشرطة تتحمله المؤسسة كاملاً، ويعبر عنها، كما يتحمله كل المنتمين للشرطة، ويعبر عنهم:

كأي مؤسسة أو تجمع بشري، هناك بعض الفاسدين، ومن يخالفون قوانين العمل في هذه المؤسسات، أو يرتكبون بعض الجرائم.

لكن لا يستقيم عقلاً، ولا شرعًا، أن تتحمل مؤسسة بكاملها، وبكامل أعضاءها، جريمة أحد أعضاءها، أيً كانت رتبه داخل هذه المؤسسة، فهذا قول يجافي العقل، والمنطق، فالمسئولية شخصية، والتعميم خطأ، ولا سيما في الاتهام، والظلم، والعقوبة، فالجريمة شخصية، والعقوبة شخصية، فيجب أن يكون الاتهام واقع على من ارتكب الجريمة وهو المستحق للعقوبة..

٥- لا يوجد من المنتسبين للشرطة من يراعي حقوق إنسان، أو قانون أو رحمة، أو دين:

قد تدفع أقدار الله أحد المواطنين، لكي يكون في حالة يخضع فيها بشكل قانوني، أو غير قانوني لسيطرة أحد المنتسبين لمؤسسة الشرطة، ويحمل كل هذه الصفات القبيحة، والمستنكرة، أو أحدها، من عدم التزام بقانون، وعدم مراعاة لحقوق إنسان، وعدم خوف من الله، ومتجرد من أي رحمة.

ولكن هذا ليس أصل في كل منتسب للمؤسسة الشرطية، أو حتى أغلبهم، وذاكرتنا تحتفظ بالعديد من كبار القيادات الشرطية، والضباط، وضباط الصف، بل والجنود الذين كنا نستشعر أن أعينهم تكاد تفيض من الدمع، على المعتقلين السياسيين، بل ذاكرتنا تحتفظ بمن ضحى بوظيفته، وتحمل

الجـزاءات المتعـددة، لمراعاتـه حقـوق الإنسـان، بـل بعضـهم كـان يتصـف بالرحمـة، والإنسـانية، والتخفيـف عـن المرضـى، والمظلـومين، بـل الـذاكرة تحتفظ بمن قـال منهم الحق، فـي زمن عز فيه قول الحق، والذاكرة تحتفظ بقيـادات أمنيـة كبيـرة، كانـت سـببًا،هاماً وأساسيًا، فـي إنهـاء أزمـة عشـرات الآلاف من المعتقلين.

وذكرتنا تحتفظ بقرارت فصل وجزاءات، أصدرتها المؤسسة الشرطية، في حق المتجاوزين، والمخالفين القوانين .

فالتعميم خطأ، بل أن بعض المنتسبين للشرطة أكثر تدينًا من غيرهم في المؤسسات الأخرى، فكثير منهم مرتبطون بتواصل كبير بالتيارات الصوفية، ومشـايخ التبليـغ والـدعوة، وبعضـهم يتـأثر بكثيـر مـن دعـاة وعلمـاء الأزهـر، كالشيخ الشعراوي، وكثير منهم لـه بعض العلمـاء الـذين يستفتيهم ويرجـع لهم في الأمور الهامة، وسواء اتفقتَ معه فـي الـرأي أو الخيـارات أو اختلفت، فـلا يصح الاتهام بهذه الاتهامات بشكل مطلق، فلا بد من أن يكون هناك اتزان في الحكـم، وموضـوعية، وذلـك بجعـل الجريمـة شخصـية، وإلا فالـذي يعمـم فـي الأحكام، يكون مشاركًا لهؤلاء في جرمهم، ولا يفترق عنهم في شيء.

٦ـ المؤسسـات جميعهـا ومنهـا مؤسسـة الشـرطة، والمنتسـبين إليهـا مـن قيادات، وأفراد، إفراز طبيعي للمجتمع:

لابد وأن نوقن، أن أي مؤسسـة فـي الدولـة المصـرية، وغيرهـا مـن الـدول، هي إفراز طبيعي للمجتمع، الذي تخرج منه، فلو أن المجتمع بكل دوائره، مـن أول الأسـرة، ثـم المدرسـة، ثـم الجامعـة، ثـم بـاقي المؤسسـات قـاموا جميعًـا بـدورهم التوعـوي، والتربـوي، وأصـبح لـديهم وعـي حقيقـي، بالمواطنـة، وحقوقهـا، وحقـوق الإنسـان، وواجبـات المـواطن، وحقوقـه، والمسـاواة فـي الحقوق، والواجبات، والتزام القانون، ومراعاة قواعد الدين، ومبادئ الحريـة، ونحو ذلك، لوجدنا كل المنتسبين لمؤسسات الدولة يراعون هذه القواعد، بمن

فيهم المنتسبون للمؤسسة الأمنية، فتؤدي وظائفها، بشكل احترافي، وقانوني، كما يُسهم ذلك في تحميل المجتمع الجزء المنوط به من المسئولية، مما يساعد المؤسسة الأمنية في أداء واجبها على الوجه الأكمل.

المؤسسة الثالثة:المؤسسات التعليمية:

نحاول إجمال القول، لأن الحديث عن أهمية المؤسسات التعليمية، وأهمية وظائفها، هو مماثل للحدث عن أهمية وجود الرأتين السليمتين للإنسان، لكي يستفيد من الهواء، فلا دولة مستقرة، ومتقدمة، بدون علم، ولا علم صحيح ونافع، إلا بمؤسسات تعليمية، سليمة، تؤدي وظائفها، بشكل مطابق للمعايير الدولية، ومماثل للدول المتقدمة، والمتحضرة.

وهنا أتذكر الجملة الشهيرة، هيعمل إيه التعليم في وطن ضايع؟؟ وأنا أقول: «سينقذه من الضياع».

أن وجود مؤسسات تعليمية، تؤدي وظائفها، بإتقان، ومهنية، هام، وضروري، للحفاظ على الأمن القومي المصري، والتفريط والإهمال في المؤسسات التعليمية، هو تفريط في الأمن القومي المصري، على المفهوم الصحيح، الذي قدمناه.

وإننا في مصر نحتاج إلى مؤسسات تعليمية، تؤدي وظائفها، بشكل يتوافق مع المعايير الدولية، المعمول بها في الدول المتقدمة، والمتحضرة.

المؤسسة الرابعة: المؤسسات الصحية:

وكما اختصرنا القول عند حديثنا عن المؤسسة التعليمية، فهكذا هنا فنقول:

لا دولة بلا إنسان، ولا إنسان بلا رعاية صحية، وأهمية المؤسسة الصحية لقيام الدولة وبقاءها، كأهمية الحفاظ على مجتمع سليم الجسد، والعقل، فالحفاظ على رعاية صحية للمجتمع، هو حفاظ على الأمن القومي المصري، فالمؤسسات الصحية التي تؤدي وظائفها،وفقاً للمعايير الدولية، والمعمول بها

في الدول المتقدمة والمتحضرة، من ضرورات الحفاظ على الأمن القومي ، وإهمال هذا إهمال للأمن القومي.

ونحن في مصر في حاجة لتحقيق أداء أفضل يتوافق مع المعايير الدولية في ملف الرعاية الصحية والمؤسسات التي تؤدي هذه الوظائف.

مؤسسات أخرى: مثال:

المؤسسات المالية، والاقتصادية، والزراعية، والصناعية، والخدمية، والثقافية، ونحوها.

هذه المؤسسات جميعًا، تؤدي وظائف لها علاقة مباشرة، بالمصالح العامة للشعب المصري، أولها علاقة بالمصالح الوطنية للدولة المصرية، أو لها علاقة بهما معًا، فلابد من قيام هذه المؤسسات، وتوفير السبل التي تجعلها على درجة من الأداء العالي، والمهني، المحقق للأهداف التي أُنشئت من أجلها، لكي تحقق أهداف الأمن القومي، علمًا بأن الإهمال في الحفاظ الدائم على قيام هذه المؤسسات بوظائفها، إهمال في الأمن القومي المصري.

النوع الثاني:المؤسسات غير رسمية:

وهي التي أنشئت، ونظمت بحسب الدستور والقانون، ولا تعود تبعيتها الإدارية، والمالية، ونشاطات المنتسبين داخل هذه المؤسسات إلى السلطة الحاكمة، ولكن نُظمت تبعيتها الإدارية، والمالية، ونشاطات المنتسبين إليها، بحسب لوائحها الداخلية التي أقرتها جمعيتها العمومية في إطار الدستور والقانون، وتهدف إلى تحقيق أهدفها الخاصة، التي أجازها لها الدستور والقانون.

والمقصود بها هنا المؤسسات، والتنظيمات، والأحزاب، والجماعات، التي لا تعبر عن السلطة التنفيذية، بل تعبر عن جهود جماعية وطنية، تم إنشاءها بهدف تحقيق إصلاح أو تغيير أو القيام بدور داعم لتحقيق أحد

المصالح العامة أو الوطنية، وتعمل بشكل قانوني، أو تسعى لتقنين وضعها، أو لا تخالف القانون والدستور، ولا تسعى لهدم الدولة _ حسب المفهوم الصحيح لها - ولا لإحداث فوضى، أو احتراب داخلي، ولا يهدد وجودها الأمن القومي المصري، ومنها الأحزاب السياسية، والجماعات الدينية، والحركات السياسية، ومنظمات المجتمع المدني، الحقوقية، والأهلية، وجماعات المصالح، وجماعات الضغط.

فهذه المؤسسات، لها ثقلها، وقوتها، وتأثيرها، داخليًا، وخارجيًا، على البيئة المصرية، فإذا قامت هذه المؤسسات بدورها على النحو الصحيح، فسوف تسهم بشكل مؤكد في دعم الأمن القومي، وتحقيق أهدافه، وهذه المؤسسات، بتأثيرها الداخلي يمكن أن تسهم بقدر كبير في تحقيق النهضة، والاستقرار السياسي، والاجتماعي، والأمني الداخلي، وبعلاقاتها وتأثيرها الخارجي، يمكن أن تُشكل قوةً ناعمةً للدولة المصرية، والتي تدعم الدولة في تحقيق أهداف أمنها القومي.

وهي متعددة نذكر منها ما يلي:

١- الأحزاب السياسية بمرجعياتها الفكرية المتعددة:

الأحزاب السياسية، هي جزء من المؤسسات الوطنية، لكنها غير رسمية، كما سبق وبينا، ولأنها مؤسسات قائمة، وفق الدستور، والقانون، وتهدف برامجها بشكل مُجمل، أو مُفَصل إلى المساهمة في تحقيق، أو تحقيق المصالح العامة للشعب، والمصالح الوطنية للدولة المصرية، عن طريق وصولها للحكم أو المشاركة فيه، بالوسائل التي حددها القانون، أو عن طريق المعارضة السياسية السلمية الرشيدة .

وغالبًا، في الدولة التي بها استقرار سياسي، وحياة ديمقراطية حقيقية، تنقسم إلى الأحزاب من حيث التأييد والمعارضة، إلى أحزاب معارضة، وأحزاب في السلطة، وفي الدول الدكتاتورية، الأحزاب تنقسم إلى أحزاب

مؤيدة، وأحزاب مجمدة أو معطلة، أو مغلقة أبوابها لحين إصلاح أو تغيير الحياة السياسية.

والمفترض أن تكون هناك حرية لتكوين الأحزاب، وأن يكون سلوك جميع هذه الأحزاب المؤيدة، أو في السلطة، أو المعارضة، يهدف إلى تحقيق المصالح العامة للشعب، والمصالح الوطنية للدولة المصرية،حتى ولو اختلفت أفكارهم، ومرجعياتهم وبرامجهم، لأن هذه الأحزاب، يمكن أن تسهم بشكل كبير في تحقيق الأمن القومي المصري، والحفاظ عليه.

٢- النقابات المتعددة:

النقابات المتعددة، هي أيضًا مؤسسات وطنية، ولكنها غير رسمية، والمفترض أنها تهدف إلى تحقيق مصالح المنتسبين للنقابة، في إطار تحقيق المصالح العامة للشعب المصري، والمصالح الوطنية للدولة المصرية، وهذه النقابات يمكن الاستفادة منها بشكل كبير، لتحقيق أهداف الأمن القومي المصري، وإهمال الاستفادة من النقابات، قد يكون له تأثيره السلبي، على الأمن القومي ، فإنشاء النقابات، والاستفادة منها يمكن أن يدفع أعضاءها لزيادة إنتاجهم، أو تحسين أداءهم، بما يصب في النهاية، لصالح الدولة المصرية.

ثالثا: بعض القوى الأخرى ذات التأثير على الأمن القومي المصري:

هناك قوى أخرى في المجتمع، يمكن أن يكون لها تأثير إيجابي كبير، على الأمن القومي المصري، إذا ما أحسنت الدولة التعاطي معها، وأعطت لها مساحات تتحرك فيها لخدمة المصالح العامة للشعب، والمصالح الوطنية للدولة المصرية، كما يمكن أن يكون لها تأثيرها السلبي، إذا لم تتحرك هذه القوى في الاتجاه الصحيح، أو تحركت لتخدم أجندات غير وطنية، أو لم تحسن السلطة إدارة العلاقة معها وفق القانون والدستور، لذا يجب نشر

الوعي بأهمية دور هذه القوى، وأهمية أن تتحرك في المساحات الصحيحة، لتحقيق أهداف وطنية.

وهي متعددة ومتنوعة، **كالمنظمات، والتنظيمات، المدنية السياسية، والمنظمات، والتنظيمات، المدنية الدينية، والمنظمات، المدنية الحقوقية، ومجموعات الضغط، المدنية المهنية، وغير المهنية، ورجال المال والأعمال.**

وهذه القوى، يمكن أن يكون لها تأثيرها، السلبي أو الإيجابي على الأمن القومي المصري، سواء بشكل مباشر، أو غير مباشر، فيجب أن تتجه إرادتها نحو الصالح الوطني العام، ويتم توعيتها بحقيقة دورها، كما يتم التوعية بأهميتها، وأهمية أن يتم استثمارها، لأهداف تخدم الأمن القومي المصري، بمفهومه الصحيح الذي قدمناه.

المبحث الرابع

نتائج وتوصيات الدراسة

بعد أن عرضنا هذه الدراسة، لمفهوم الأمن القومي المصري، وأهمية الحفاظ عليه من خلال رؤيتنا الوطنية هذه، وهي الرؤية التي تشكلت، نتيجة الاهتمام بالشأن العام استمر قرابة ثلاثة عقود، ونتيجة لمتابعات، ومناقشات، وقراءات، متعلقة بهذا المفهوم، أظهرت مجموعة من النتائج التي يستحسن إجمالها، لعلها تكتمل الفائدة المرجوة من هذه الدراسة .

كما أنه من خلال هذه الدراسة، التي سبقت بفصولها الأربعة، يستحسن أن نجمل بعض التوصيات، التي يمكن أن تساعد في إيصال بعض النصائح المجملة، إلى كل المهتمين بالحفاظ على أمن هذا الوطن الغالي مصر .

أولا : نتائج الدراسة :

١- إن للحفاظ على الأمن القومي المصري، قيمة عليا، تكمن في كونها، التزاماً دينياً، وأخلاقياً، ووطنياً، وإطاراً جامعاً للمصريين، يحقق لهم مصالحهم المعتبرة، سواء في ذلك المصالح المعتبرة، الدينية، أو الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والأمنية، العامة منها أو الشخصية .

٢- إن الشعوب التي لم تدرك، حقيقة مفهوم أمن أوطانها القومي، ولم تحافظ عليه، لهي الشعوب التعيسة، التي ما زالت ترزح تحت نير الفرقة، والصراع، والاحتراب الأهلي، أو الطائفي، والتخلف، والقمع، والاستبداد .

٣- إن الشعوب التي أدركت، حقيقة مفهوم أمن أوطانها القومي، وحافظت عليه، لهي الشعوب التي تقدمت، ونعمت بالأمن، والاستقرار السياسي،

والتداول السلمي للسلطة، والرفاهية .

٤- إن الحفاظ على الأمن القومي المصري، ليس مهمة المؤسسات الأمنية، الجيش، والشرطة، والمخابرات فقط، بل هو مسئولة وطنية، يجب أن يشترك في تحمل مسئوليتها كل أبناء هذا الوطن .

٥- إن القوى، والتيارات، والنخب، السياسية، والدينية، الإسلامية وغير الإسلامية، ومنظمات المجتمع المدني، لم تتحمل في معظمها مسئوليتها، ولم تقدم الدور الذي يمكن أن تقوم به، في نشر المفاهيم الصحيحة، للأمن القومي المصري ، والحفاظ عليه، وتوعية الشباب خاصة، بأهمية الحفاظ على الأمن القومي المصري .

٦- إن غياب الإدراك، والوعي، بالمفهوم الصحيح، للأمن القومي المصري، لدى قطاع كبير من الشعب المصري، يجعله عرضة لتبني المفاهيم، المغلوطة، أو المبتورة، عن الأمن القومي ، والتي تجعله فريسة، للحركة في الاتجاهات الخاطئة، أو تصيبه بالغيبوبة، عن دوره الحقيقي، في الحفاظ على أمن وطنه القومي، أو تجعله سلبياً، مستسلماً للأخطار التي تواجه وطنه وأمنه القومي، فيبدي عدم الاهتمام، ويلقي باللائمة على مؤسسات الدولة .

٧- إن الشباب المصري، لم يتوفر له بشكل سلس الخطاب التوعوي، على المستوى الرسمي، أو غير الرسمي، وسواء في المؤسسات التعليمية، أو وسائل الإعلام العامة، أو الخاصة، أو حتى المنتديات السياسية، أو التثقيفية، أو المساجد، أو الكنائس،والذي يظهر له المفهوم الصحيح، للأمن القومي المصري، وأهمية الحفاظ عليه، وكيفية الحفاظ عليه، وماهو دور الشباب، في الحفاظ على الأمن القومي ، وماهي الأخطار، والتهديدات، والتحديات، التي تواجه الأمن القومي.

ثانياً : التوصيات :

١- يجب أن تتبنى المؤسسات الرسمية للدولة المصرية، نشر المفهوم الشامل، والصحيح، للأمن القومي المصري، وجعله مقررا دراسياً في المراحل التعليمية المختلفة، والتوعية بدور المواطن في الحفاظ عليه، والتوعية بالأخطار، والمهددات، والتحديات، التي تواجه الأمن القومي المصري، بحيث يصبح ثقافة شعب، تجعل مكوناته تتحد، وتتجاوز خلافاتها، السياسية، والفكرية، والطائفية، وتلتف حول مؤسسات الدولة، لحماية أمن الوطن القومي، عندما تظهر أخطار، أو تهديدات، أو تحديات، تواجه الأمن القومي.

٢- يجب أن تقوم المؤسسات الدينية الرسمية، والمتمثلة في الأزهر الشريف ووزارة الأوقاف والكنيسة، بنشر المفهوم الصحيح والشامل للأمن القومي المصري، ودور المواطن في الحفاظ عليه .

٣- كما يجب على غير المؤسسات الرسمية، كمنظمات المجتمع المدني، والأحزاب، والجماعات، والحركات، الإسلامية وغير الإسلامية، ومنظمات حقوق الإنسان ونحوها، أن تقوم بدورها في نشر الوعي، بالمفهوم الصحيح، والشامل، للأمن القومي المصري، وأهمية الحفاظ عليه، وخاصة الكيانات ذات المرجعية الإسلامية لما لها من تأثير وتواصل في المجتمع، فيجب أن تقوم بدورها، بل ويجب مساعدتها في هذا الاتجاه، من قبل مؤسسات الدولة المعنية.

٤- كما يجب أن تتجه الإرادات الحقيقية، لكل مصري يعشق هذا الوطن، ويسعى لحمايته من الأخطار، والتهديدات، ويرغب في أن يراه وطناً، متقدماً، مزدهراً، متحضراً، نحو نشر وتفعيل مفاهيم، قبول الآخر، والمساواة في الحقوق والواجبات، والشراكة الوطنية، والتصالح المجتمعي، والتغافر

الشخصي والعام، ورفض العنف، وخطابات التكفير، والتخوين، ورفض الاستحواذ أو الإقصاء، كما يجب تفعيل الآليات السلمية كالحوار العام والخاص، والنقاش العام والخاص،والتوافق، والتشاركية، والتصالح، والعفو، لتسوية أزمات الوطن، سواء السياسية، أو الاجتماعية، أو الاقتصادية .